احياء الميت رقم 3379

كتب حسن عصفور/ قبل ثلاثين عاما تقريبا انتصرت الجمعية للأمم المتحدة الى الحق الفلسطيني، عندما أقرت في العاشر من نوفمبر (تشرين ثان) 1975 بغالبية 72 صوتا مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضوًا عن التصويت)، قرار 3379 الذي حدد، "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدولجية الصهيونية، التي حسب القرار، تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين.

واعتبر ذلك التصويت تاريخيا في مطاردة واحدة من أخطر الحركات الفكرية والأشد عنصرية، ما يتطلب مقاومتها كـ"خطر" ليس على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية، بل على الأمن والسلم العالميين..

قرار كان وحده كافيا بأن يحيل دولة الكيان، الى ما كان أشد مطاردة من النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ولكن التطورات العالمية، وإنقلاب قوى "الميزان الدولي" في لحظة تفكك المنظومة السوفيتية، وما تلاها من "غزو عسكري أمريكي مباشر" الى المنطقة العربية، بعد "الخطيئة الكبرى" للنظام العراقي عام 1991 باحتلال الكويت، في واحدة من أكبر "المصائد السياسية" التي نصبتها الامبريالية العالمية كي تصل الى أهدافها الاستعمارية، وما تلاها من فرض لمحددات ما يعرف بـ"مؤتمر مدريد للسلام"، نجحت امريكا والحركة الصهيونية بوضع شرط ان لا "مؤتمر سلام" دون الغاء القرار التاريخي رقم 3379..وقد كان لها ما رغبت في عام 1991..

ورغم قرار الغاء القرار، فإن جوهره لا زال حاضرا، بل ويتجدد يوما بعد الآخر، ليس فقط فيما ترتكبه دولة الكيان، كتجسيد للفكرة الصهيونية، من جرائم حرب سجلتها تقارير دولية مختلفة، أبرزها تقرير غولدستون في اكتوبر عام 2009، والذي أشار إلى أن "الجيش الإسرائيلي قد ارتكب ما يمكن اعتباره جرائم حرب، وفي بعض الأحيان قد يرقى بعض من هذه الجرائم إلى جرائم ضد الإنسانية"، تطوعت الرئاسة الفلسطينية بوقف العمل بالتقرير تحت ضغط امريكي مباشر، لكن الاصل في الرواية لم يتوقف..

ولأن العنصرية هي جزء أصيل في "الفكر الصهيوني"، فهي تبرز بشكل مستمر في الأرض الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني، وللدلالة لا أكثر، فقد قام جيش الاحتلال مؤخرا باتخاذ إجراء بحق أهالي البلدة القديمة في الخليل، بوضع أرقام خاصة على بطاقات الهوية الشخصية التي يحملها الفلسطينيون..هذه الأرقام تعني أنهم يسكنون في هذه المنطقة، وأنه يمكنهم العبور إلى أماكن سكنهم، لكن بعد التفتيش المذل على الحواجز الإسرائيلية وفحص بطاقات الهوية والتأكد من الرقم، وهو اجراء يماثل ما كان النازيون يعاملون اليهود به خلال الحرب العالمية الثانية.

وجاءت تصريحات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو الأخيرة في يناير 2016 ضد العرب والفلسطينيين في الداخل، حيث قال، " بدلاً أن يكون العرب شاكرين للحكومة الاسرائيلية، فانهم يقومون بعض اليد التي مدت لهم، مشبهًا إيّاهم بالحيوانات الأليفة التي نسيت التدريب".

تصريحات، أجبرت صحيفة "هآرتس" العبرية على وصفها بالتصريحات العنصرية، وكتبت في افتتاحيتها: "يبدو انه من الصعب ايقاف نتنياهو عن القيام بتصريحات عنصرية ضد المواطنين العرب"..

وأصدرت لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل بيانا بعد تصريحات نتنياهو في يناير الماضي، اعتبرت فيه أن نتنياهو قاد في العقدين الأخيرين حملة التحريض على عرب الـ48 ..و "جعل من التحريض أيديولوجيا من أجل الدفع بأهدافه السياسية".." .. و"وقف من خلف ودعم كل القوانين العنصرية والمناهضة للديمقراطية.."

وكان ذات الشخص، نتنياهو، أطلق ذات البعد العنصري ضد الفلسطينيين والعرب في الداخل خلال الانتخابات الاسرائيلية العامة، في مارس (آذار) 2015، عندما خرج لوسائل الاعلام مناديا: "حكم اليمين في خطر، العرب ينهالون بكثافة على الصناديق".

وفي سياق التأكيد على العنصرية سلوكا وموقفا ومنهجا، قامت مجموعة من الركاب اليهود في يناير 2016 بالضغط على شركة الخطوط اليونانية لانزال

ركاب فلسطينيين عرب من الطائرة، وصفته مختلف الأوساط بأنه سلوك عنصري، ما دفع شركة الطيران تقديم اعتذارا رسميا لمنظمة التحرير..

وباتت رواية "الجدار الحي" التي تتحدث عن حب شاب فلسطيني لشابة اسرائيلية "يهودية" نموذجا للعنصرية السائدة في دولة الكيان، بعد أن قامت وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية بمنع الراوية من التدريس فس المنهاج الرسمي، رغم التوصيات بذلك..

الممارسات، السلوك والفكر العنصري للحركة الصهيونية، لم يتوقف يوما، ولو كلفت الرئاسة الفلسطينية، ومؤسساتها متعددة الأسماء اي منها لحصر كل الممارسات العنصرية، لأدركت أن الواجب الفلسطيني يفرض عليها، ضمن ما يفرض هو العمل على اعادة التفكير بطرح احياء القرار "الميت" 3379، خاصة وأن "الثمن المدفوع" للإلغاء - الاعدام لم يأت بنتيجة!

المسألة لا تحتاج جهدا كبيرا، فالدلائل تتوفر بغزارة منقطعة النظير للتأكيد، بأن جوهر القرار "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمميز العنصري" لا زال حيا وواقعا، بل تزاد مظاهره بطريقة غير مسبوقة، من رأس الحكم والحكومة وكل مؤسسات دولة الكيان، ضد كل ما هو عربي وفلسطيني في فلسطين التاريخية، بشقيها المحتل والمغتصب..

ما هو مطلوب ارادة العمل لا أكثر ولا أقل..وعل ذلك اسرع الطرق لمتابعة عمل المحكمة الجنائية الدولية..ولكن السؤال: هل الرئاسة الفلسطينية وفريقها الخاص "متعدد المواهب" يرغب في ملاحقة الجرائم الصهيونية في المحافل الدولية حقا، ام يكتفي بالصراخ والضجيج كما هو سائد حتى الآن..

ذلك التحدي لو كانت "فلسطين" جزءا من الهم العام للفريق العباسي الخاص.. نأمل ان يخيب ذلك الفريق سوء الظن الوطني بهم!

ملاحظة: لا توجد أي "بطولة" في الوصول الى نشأت ملحم واغتياله، كما حاول اعلام دولة الكيان الترويج للأجهزة الأمنية..معلومة خسيسة من محامي العائلة ارشدت للمكان..البطولات الزائفة تنهار دوما باسرع مما يتوقع!

تنويه خاص: من زمان ما سمعنا تصريحات لناطق فتح احمد عساف ولناطق حماس فوزي برهوم..عل المانع خيرا..الا اذا كان البقاء لصاحب اللغو والصراخ الأكثر سذاجة وانحطاطا..كل شي ممكن!

"إعلان باردو" لتعرية "الخدعة الاسرائيلية"!

كتب حسن عصفور/ تصريحات رئيس جهاز المخابرات الخارجية "الموساد" الاسرائيلي السابق لوسائل اعلام عبرية، بأن دولة اسرائيل لا تواجه "خطرا وجوديا" في المرحلة الراهنة، يجب أن يكون محل لدراسة وتقييم، بما يحمل من رسائل أمنية وسياسية..

قد يكون تصريح المسؤول الأهم في الأجهزة الأمنية لدولة الكيان، هو أحد اخطر ما كشف عنه اي من مسؤولي الكيان، او يوازي ما قام به الموظف النووي فعنونو الذي تبرع بكشف "البرنامج النووي الاسرائيلي"، حيث يعيش الكيان دوما على نظرية "الخطر الدائم" من المحيط العربي، ما يتطلب "توفير سبل الحماية والدعم بكل ما يتاح لها من عدو يدق الباب"..

اعلان تامير باردو، يستحق الإهتمام، ليس من المؤسسة الرسمية الفلسطينية، فحسب، رغم صعوبة أن تفعل ذلك أصلا نظرا لغيبوبتها السياسية وانعزالها الذاتي، ولكن من المؤسسة الرسمية العربية، جامعة ودول..

أقوال باردو تعلن صراحة وبلا اي تضليل، ان المنطقة المحيطة بدولة الكيان، لم تعد بيئة "خطرة" بالمعني الأمني - العسكري، وأنه لا يوجد اي قوة أقليمية يمكنها أن تكون "خطرا استراتيجيا" على الكيان، وهذا يشمل فيما يشمل دولة ايران ايضا، التي استغلت مختلف الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ما سمي بـ"البرنامج النووي الايراني" كـ"قميص عثمان" لكل مبيقات دولة الكيان العسكرية والأمنية، والمبرر الأهم للقيام بنشاطات نووية خارج الرقابة الدولية..

"اعلان باردو"، يستحق من مؤسسات الأمن الرسمية العربية، ان تعيد ترجمته الى أفكار خاصة، وتدرس "الأهداف المختلفة" للإعلان، الذي يعلن أنه لم يعد هناك أي قوة عربية يمكنها أن تمثل "خطرا وجوديا"،على اسرائيل..

بالتأكيد، السنوات الأخيرة، وخاصة منذ انطلاقة المشروع الأميركي العام لتقسيم المنطقة وكسر وحدتها القومية، عام 2003 بغزو العراق، ولاحقا محاولة فرض "الاسلام السياسي" بالقوة الجبرية على النظام الرسمي العربي، وما تلاه من حراكات في مختلف البلاد العربية بمسميات مختلفة، كان لبعضها آثار تدميرية للقوى الرئيسية العربية، العراق وسوريا، وارباك مصر بوضع داخلي أمني واقتصادي، وفتح الباب للدولة التركية أن تمارس حضورا يمس بالأمن القومي العربي تحت مسميات مختلفة، ونشر "جرثومة الانهاك الداخلي للنسيج العربي"..

وكان منطقيا، ان ينتج عن المشروع الأميركي حالة من التخبط والارباك والانقسام العربي - العربي، والعربي - الاقليمي، وزج مختلف المحاور في "حروب أو مواجهات" لا تنتج فائزا مهما كانت نتيجة المعركة، سوى دولة الكيان الاسرائيلي..

ولعل تصريح تامير باردو، هو الكشف الأهم للوجه الأخر للمشروع الأميركي الذي أعد للمنطقة، وان الحديث عن "الإستبداد الأمني الرسمي العربي" وغياب الديمقراطية السياسية، وحالة الإفقار العام، لم تكن سوى الحقيقة التي باتت "ذريعة" أميركية لفتح نزيف الجسد العربي لأطول فترة ممكنة، خاصة مع فشل التنفيذ المباشر لتقسيم المنطقة وفقا للفسيسفاء الأميركية، لتصبح "ديمومة الخراب الداخلي" البديل الشرعي للمخطط التقسيمي..

"اعلان باردو" يجب أن يكون أحد أهم القضايا التي تقف أمامها الأمانة العامة للجامعة العربية، لتعيد "تفكيك الإعلان" وفقا للمشهد القائم، ويمكن التعامل معه كأحد اهم "الوثائق الإسرائيلية لكشف البرنامج العدواني الاسرائيلي ليس ضد فلسطين فحسب، بل لعموم المنطقة..

مسؤولية الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية بمختلف أقسامها، ان تتعامل مع "اعلان باردو" بما يستحق من اهتمام سياسي، وان تمنحه الوقت الضروري كما تمنح لقضايا هي أصلا منتج لمشروع أميركي، كل الوقت الذي كان..

لعل "إعلان باردو" أكثر أهمية سياسية واستراتيجية من "مهاجمة سفارة عربية"، العمل المدان والمستنكر، بكل اللغات الحية وغير الحية، لكن ما قاله "باردو" يستحق ايضا بعضا من "النخوة العربية" التي أصابت "الأمانة العامة للجامعة العربية"..

أن نطلب من الرئاسة الفلسطينية ومؤسساتها التحرك والاهتمام بذلك الاعلان الهام، قد يكون مضيعة للوقت، فهي إما عاكفة على ملاحقة "المؤامرة الداخلية المخترعة ضد الرئيس"، او مطاردة "موظف جاسوس" تم الاعلان عن اكتشافه مؤخرا، رغم كل المؤشرات لوجوده منذ تسريب وثائق سرية وخطيرة من مكتب رئيس دائرة المفاوضات عام 2011 الى قناة تلفزية، لم تقف أجهزة الأمن في حينه امام قيمة الحدث الكبير..

لكن "اعلان باردو"، سيبقى شهادة يمكنها أن تفتح الباب واسعا لملاحقة الخطر العسكري الاسرائيلي ومشروعه النووي، وأن لا ينتهي بذهابه الى أرشيف "الذاكرة المخرومة عربيا"..

ملاحظة: عدم اعلان اسم الشخص المعتقل منذ زمن في مخابرات السلطة بتهمة التجسس ليس مفيدا..الاسم بات معلوما للعامة من أهل فلسطين، وبدأت الاشارة له بالأحرف الأولى "ع ن م"..لا تتركوا الاشاعات تنتشر أكثر!

تنويه خاص: العالم فرح جدا بانهاء العقوبات عن ايران، ودولة الكيان في حالة لطم وحداد..اليس غريبا الا ترحب الجامعة العربية بما حدث..الاتفاق مهم جدا في الصراع مع الكيان يا جماعة..كفاكم "نذالة"!

اغتيال عياش ..وبطولة "جهاز" زائفة!

كتب حسن عصفور/ الكتابة عن الشخصيات العامة في فلسطين التي ذهبت من أجل رفع راية الكفاح، على طريق تحقيق الأمل الوطني في اعادة فلسطين دولة وهوية للواقع السياسي - الجغرافي، تمثل لوحة لها نكهة مختلفة، خاصة وأن الطريق بذاته تعمد بعشرات الاف منها، بعيدا عن الألقاب والمسميات، فكل منها

هو رمز بذاته يحمل قدسيته وقدره في مسار اعادة فلسطين لما يجب أن تكون وتستحق..

وتبرز عملية اغتيال القيادي الحمساوي الشاب #يحيي عياش في مثل هذا اليوم، كحالة تستوجب التوقف أمامها بعد 10 سنوات على تلك الجريمة التي تمثل واحدة من "أنذل" جرائم الفاشية الاسرائيلية، رغم كل جرائم الحرب التي ارتكبتها دولة الكيان، وستلاحق أمام "العدالة الدولية" يوم أن تستفيق الشرعية الفلسطينية، وتدرك انها تمتلك سلاحا لا بعده سلاح لمطاردة العصابة الارهابية الحاكمة في تل أبيب..

اغتيال #يحيى عياش، آخر الجرائم التي يمكن لقادة الأمن الاسرائيلي اعتبارها "بطولة"، وأن يسجلوها في سجل "الإنجازات الخاصة"، بل جاءت لتعري من قاد الجهاز الأمني الاسرائيلي وتكشف ضحالته وسذاجته التي كلفت دولته الكثير، ليس فقط فيما كان من رد فعل على الجريمة، عبر عمليات نفذتها حركة حماس إنتقاما لإغتيال عياش، بل لكون تلك الجريمة كانت مسببا رئيسيا لإغيتال "عملية السلام"، وأكملت حلقة إغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي كسر "الطابو الصهيوني" من خلال التوقيع على اتفاق أقر بفلسطينية الضفة والقدس والقطاع، واعترف بممثل الشعب الفلسطيني..فكان الاغتيال ردا لتبدأ رحلة اغتيال "عملية السلام"..

صيف 1995، وخلال المفاوضات على الاتفاق الانتقالي الخاص بالضفة الغربية والانتخابات، أخبر أحد عناصر الشاباك أن يحيى عياش قد دخل قطاع غزة، وذلك ينذر بمواجهة خطيرة، ما لم يتم البحث عن "حل ما" لهذه المسألة، وبعد فترة قصيرة تم التوصل لـ"تفاهم محدد" يضمن عدم المساس بيحيى عياش الى حين ترتيب يسمح له بالذهاب الى بلد آخر..تفاهم تم بموافقة الأطراف ذات العلاقة كافة..

في 4 نوفمبر (تشرين ثان) أقدم ارهابي يهودي على اغتيال #اسحق رابين، نتيجة لتحريض قادته قوى اليمين والتطرف الاسرائيلي برئاسة الثنائي نتنياهو - شارون، عملية اغتيال لرئيس حكومة الكيان تمت بأبسط ما يمكن أن يحدث،

كجزء من "فيلم الخلاص من التسوية السياسية مع منظمة التحرير وياسر عرفات"..

ولأن هذه المسألة ليست هي قيد الكتابة، فلن نقف كثيرا أمامها رغم أنها كانت الرسالة الأولى الأهم لإغلاق ملف التسوية السياسية و"حرق اتفاق أسلو"، فما كان بعدها أن كل المسؤولية في اغتيال رابين تم تحميلها الى جهاز الشاباك، وفشله في منع الاغتيال، وبالتحديد لرئيس الجهاز كارمي غيلون، وهو الذي لم يمض على استلامه منصبه سوى أشهر محدودة..

الفشل والعجز والضعف كانت الاتهامات الأولية التي سيطرت على وسائل الاعلام لوصف جهاز الأمن ورئيسه، ويبدو ان تلك الهزيمة الأمنية الكبرى، مع تنامي قوة الأطراف الرافضة للتسوية السياسية واتفاق اوسلو دفعت رئيس الشاباك المتهم بأن يبحث عن "هدية خاصة" يقدمها لتعويض الفضيحة التي كشفته..

ولأن يحيى عياش كان اسما خاصا للمجتمع الاسرائيلي، بما قام به من عمليات أثارت رعبا وهلعا وسط دولة الكيان وقواها الأمنية الاحتلالية، فنال لقبا لا زال باقيا رغم اغتيال "المهندس"، لجأ غيلون لفتح دفاتره ووجد أن الفضيحة الكبرى له، والخزي لفشله لن يغطيها سوى رأس يحيى عياش، وهو "الصيد السهل"، فكان قرار الاغتيال في الخامس من يناير 2016 للمهندس عياش..

الجريمة لم تنقذ رأس المجرم غيلون، حيث أجبر على تقديم استقالته، بعد أن فتح الباب واسعا لقيام حماس بشن عدة عمليات كان لها اثر مدويا على المجتمع الاسرائيلي.. استغلها اليمين الارهابي لتكون قنطرته للفوز بالانتخابات التي جرت في مايو 1996، وتأت بنتيناهو رئيسا للوزراء..

اغتيال يحيى عياش كانت الخطوة التالية لاغتيال اسحق رابين، وبهما بدأت علمية إغتيال اتفاق اوسلو وعملية السلام..

ويبقى لعياش ذكراه بأنه كان عنوانا لمقاومة محتل، التزم بكلمة نضالية عندما كان "التفاهم" ضرورة..وعل التزامه ذاك كان أيضا سببا لإغتياله..

سلاما لروحك ايها الفتى الذي لا زال حاضرا في ذاكرة الشعب الفلسطيني كما يجب لمناضل بنكهة خاصة..فيما العار نصيب ذاك المجرم المنسي الى حين ان يتم جلبه للعدالة التي تنتظره وأركان دولة الاجرام..وهو قريب وجدا!

ملاحظة: متى تدرك أجهزة أمن حماس، أن الارهاب والمطاردة لن تتمكن من مصادرة رأي وموقف..هل اعتقال ايمن العالول ورمزي حرزالله سيوقف "التمرد الشعبي" على سياسية بالية مقيتة..كفى!

تنويه خاص: اعتراف ما يسمى بـ"جيش الاسلام" باغتيال اللواء موسى عرفات واللواء جاد التايه يفرض ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم..هل تفعلها أجهزة الرئاسة أم ليست معركتها..وهل تتعاون أجهزة حماس أم تغض النظر لسبب ما..ننتظر!

"الحديث العباسي"..وخيارات المرحلة القادمة!

كتب حسن عصفور/ اشتعلت الساحة الفلسطينية بحرب كلامية طالت مختلف وسائل التعبير المقروء والمسموع والمرئي، فيما نقلته مجلة أميركية عن اللواء ماجد فرج، مدير جهاز المخابرات الفلسطينية، بأنه والأمن الفلسطيني قام بمنع عشرات العمليات ضد جيش الاحتلال، وأن التنسيق الأمني مستمر، كونه مصلحة فلسطينية..

والحق، ان الرجل قد تحمل من الاتهامات الكثير، لم تقف عند حدود طرده من الخدمة بل هناك من طالب بضرورة احالة أوراقة للقضاء، وربما بعدها للمفتي..بيانات حملت توقيع فصائل العمل الفلسطيني بمختلف مسمياتها تقريبا، عدا حركة فتح، التي ينتمي لها اللواء فرج..

وأخيرا، ظهر المسؤول الأول عن منع العمليات ضد قوات الاحتلال كانت حجرا أو رصاصة، سكينا أو سيارة، الرئيس محمود عباس خلال لقاء مع اعلاميين في مقره بالمقاطعة برام الله، اعلن بفخر ولغة قاطعة حاسمة، أن "التنسيق الامني قائم. حتى هذه اللحظة ... نقوم بواجبنا على أكمل وجه. نعم نمنع أي عمل بدو يصير هون أو هون، يحدث هنا أو هناك".

وتابع قائلا "مهمة الامن أن يمنع أو يحول دون إضطراب حبل الأمن، يعني أي أحد يحاول يشتغل ضد الأمن .. متفجرات .. سلاح .. خلايا .. يلقى القبض عليه". ولا يهم إلى أين يذهب بعد ذلك. "الاجهزة الامنية تقوم بواجبها بأوامر مني".

وبالنظر لإنسانية الرئيس وتقديسه للحياة بدلا من الشهادة، يقول: " انا لا أسمح لاحد أن يجرني الى معركة لا أريدها" مشيرا إلى أنه لا يريد خوض معركة عسكرية"، وقال عباس "الهبة الشعبية نحن معها... ونحن متفقين عليها المقاومة الشعبية السلمية لا حد يزيد ولا حد ينقص".

هكذا هي اللوحة الآن، الرئيس عباس يقر بلا أي مناورة، ان التنسيق الأمني قائم، وهو من يمنع العمليات ضد المحتلين، ويعتقل من يشتبه بذلك، وبات الحديث عن "اضطراب حبل الأمن" جريمة سياسية" تحتاج لقانونيين لتفسيرها، فهي عبارة يمكن أن تشمل كل شيء يراه الرئيس وأجهزته ومخبريه وفتانيه أنه فعل يضر بـحبل الأمن"..

ولذا يبرز السؤال، بعد براءة اللواء ماجد فرج، وانه ليس سوى ضابط ينفذ أوامر الرئيس القائد العام محمود عباس، هل تنتقل الحملة التي نالت من اللواء فرج لتنال من الرئيس عباس، ام انها ستتوقف بعد اكتشاف أن المسألة باتت ضمن "توجهات رئاسية"..

حديث الرئيس محمود عباس مع الاعلاميين، يمثل تأكيدا على أولويات

*المفاوضات لا زالت هدفا مطلوبا له..ويده ممدودة تنتظر يد نتنياهو..

*التنسيق الأمني مقدس..

*لن يسمح لأي كان بالتشويش على منهجه الأمني..ويحدث اضطرابا بـ"حبل الأمن"

*تجاهل كلي لقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 67/19، وعدم بحث تطبيقه..

*البحث في آليات جديدة كمؤتمر دولي والذهاب الى مجلس الأمن..

*الخلاصة السياسية هنا تؤكد، ان المرحلة الانتقالية مستمرة، ولا امل بكسرها..

*لا قيمة لكل القرارات التي اتخذتها الإطر الشرعية الرسمية بتحديد العلاقة مع دولة الكيان..

*الرئيس يعلن لأول مرة أن هناك تفكير بتعيين نائب له من خلال حركة فتح، دون أي اشارة لقانون أو نظام.

السؤال الختامي، بعد ما قال الرئيس عباس هل يمكن القول أن هناك مصالحة وطنية قادمة..وهل موافقة حماس وغيرها سيكون على ذات الأسس المعلنة في أقوال الرئيس..

"حديث الرئيس عباس" يوم السبت 23 يناير مفصل سياسي سيفرض نفسه على كل معالم المشهد الفلسطيني، يفتح جدلا سياسيا أكثر اتساعا مما كان، بعد أن قرر خياراته السياسية القادمة، دون أي التباس أو سوء فهم..وهو ينتظر الآخرين ليقرروا أين يذهبون بعد "الحديث العباسي" الصريح جدا!

ملاحظة: فجأة خرج رئيس حماس في غزة اسماعيل هنية ليعلن أنهم لا يودون المواجهة مع اسرائيل..طيب يا حاج ابو العبد مش كتائب القسام ليل نهار تتحدى..شو التحدي المقصود..وليش اعلانك الآن!

تنويه خاص: هل يتكرم اللواء الضميري ويرسل نشرة ترقيات ابناء قطاع غزة التي قال أنها وقعت من الرئيس عباس الى الجهات المعنية، ولتكن قيادة فتح في قطاع غزة كي تقطع " جهيزة قول كل خطيب"..افترضا الصدق في الحكي!

"الشاطر" رامي..و"الصامت" رامي!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام عدة، تناولت مختلف وسائل الاعلام العبرية والعربية خبرا كان يستحق أن يكون ضمن جدول أعمال المؤسسة الرسمية الفلسطينية، مشروع رامي ليفي لبناء أحد أكبر المراكز التجارية على الأرض

الفلسطينية، وفي عاصمتها المقدسة، مركز تجاري بقيمة تزيد على الـ50 مليون دولار، (250 مليون شيكل اسرائيلي)، شراكة مع "تجار" فلسطينيين..

رامي ليفي، هو أكثر رجال الأعمال حضورا ونشاطا وحركة مالية - اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضفة وقدس، الى جانب المستوطنات المقامة على أراضيها بالقوة القهرية، وعليه يمكن اعتبار "رامي ليفي" ماركة تجارية مسجلة للنشاط والثراء في شمال "بقايا الوطن"..

المفارقة التي تستوجب التفكير، ان الاعلان عن مشروع رامي وشركاه من بني فلسطيني، توافق بعد عودة وزير مالية حكومة الرئيس محمود عباس، ومنسق الارتباط المدني مع دولة الاحتلال من لقاء لبحث "تسهيلات اقتصادية" مع وزير مالية حكومة نتنياهو، عادا منه ليس بـ"خفي حنين فحسب"، بل بشروط تمثل "إهانة سياسية"، حاولا الصمت عليها، لكن الوزير الإسرائيلي فضحها، وأعلن "تسهيلات مقابل إدانات"!

مشروع رامي وشركاوه، اثار بعضا من غضب فصائل فلسطينية، وربما بعض من رجال الأعمال الفلسطينيين، لا نعرف حدودها وطبيعتها ونوعها "فالمال أحيانا بلا هوية ولا وطن ولا دين"، لكنه لم يثر اي رد فعل على المستوى الرسمي، لا رئاسة ولا حكومة الرئاسة بقيادة "رامي"..

اي مفارقة تلك أن يكون المشروع لـ"رامي" وأن يكون الوزير الأول للرئيس عباس ايضا "رامي"، لكن العجب أن نجد اليهودي رامي يفعل ما يراه لتكديس الثروة وترسيح مقومات الإحتلال عبر باب اقتصادي، فيما رامي الفلسطيني، لا حس ولا خبر، فاستحق لقب "الصامت رامي" في مواجهة "الشاطر رامي"..

الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتي اصابها نشاط غير طبيعي لملاحقة موظف صغير كما يصفه القائم بأعمال امين سر اللجنة التفيذية صائب عريقات، تجاهلت كليا ممارسة دورها "الوطني" في كشف قائمة اسماء "شركاء رامي ليفي" ليتم ملاحقتهم وطنيا وشعبيا، فخطرهم يفوق مئات المرات خطر "الجاسوس الصغير" وطنيا ايضا..

الصمت على شركاء "الشاطر رامي"، هو عمليا اعلان بالموافقة على ما فعلوا، رغم ما يحمله ذلك من خطر سياسي ووطني، وخاصة في ظل انتعاش حركة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الاسرائيلية في مختلف دول العالم، ما يمثل طعنة سياسية لتلك الحملات التي بدأت تنتشر بسرعة غير متوقعة، بعيدا عن السلطة وأجهزتها..

الصمت على مشروع - مشاريع ونشاطات "الشاطر رامي"، هو ضربة سياسية الى مختلف القرارات التي اقرتها الإطر الشرعية الفلسطينية، بمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، وكأن رسالة المؤسسة الرسمية الفلسطينية، السياسية - الأمنية تقول للشعب الفلسطيني "طز فيكم وفي كل قرارات تحد من جني المال والثراء شراكة مع بني صهيون"..

ولا يقف احتقار المؤسسة الرسمية للشعب الفلسطينية لقرارات الإطار الشرعي، المركزي والتنفيذية، بل هي رسالة احتقار سياسي لدول الاتحاد اوروبي التي تبحث كيفية معاقبة دولة الكيان وتضع تمييزا واضحا بين منتج استيطاني ومنتج غير استيطاني، من اجل "دولة فلسطين"..

السؤال: هل أصبحت حركة "رامي ليفي" الاقتصادية في الضفة والقدس أحد مصادر"تنيشط الثراء الأسود" على حساب الوطنية الفلسطينية، وهل له "أيادي بيضاء" تمد له العون من داخل المؤسسة الرسمية...

مطلوب من حكومة "الصامت رامي" ومؤسستها الأمينة، كما الرئاسة الفلسطينية ومؤسستها الأمنية، ان تعلن موقفا رسميا من ذلك المشروع الخطير، وأن يتم كشف اسماء تلك "الفئة الضآلة" التي باعت القدس والوطن مقابل مال نجس، كي يتم ملاحقتهم شعبيا وسياسيا..

الأمن الحقيقي ومطاردة "جواسيس الأحتلال" يبدأ من الأخطر ليصل الى الخطير..ولا نظن أن القيادة الأمنية تجهل ذلك، ما لم يكن هناك أوامر لها بعدم الاقتراب من "الشاطر رامي ومشاريعه" من أجل نفج جيوب بعض من لا يجرؤ البعض مسائلتهم..

الجاسوس الأخطر من يبع علانية مقدسا ومحرما وطنيا..اليه إذهبوا واكشفوا ولاحقوا لو كانت "نواياكم حماية الوطن كما تقولون"..وإنا لمنتظرون"!

ملاحظة: ديوان أمير الكويت اعلن عن تقليص موازنته ومصاريفه في ظل الأزمة المرتقبة بعد تخفيض سعر النفط عالميا..قبل ايام اقرت الموازنة الفلسطينية، مش مهم كيف، لكن هل حدث تخفيض في موازنة "ديوان الرئيس" على ضوء الأزمة التي تعصف بالبلد..سؤال بريء جدا!

تنويه خاص: عضو مركزية فتح جبريل الرجوب في العاصمة القطرية، التقى قيادات حماس، اختلف تفسير هدف الزيارة، البعض يقول من اجل المصالحة ما يعني الاطاحة بالأحمد، والبعض الأخبث يقول ترتيبات لما بعد الرئيس عباس ..حرب الخلاقة..مخابرات قطر أعلم!

"الشرعية الملتبسة" لإختيار الرئيس الفلسطيني المنتظر!

كتب حسن عصفور/ عندما يصبح السؤال المنتشر داخل أوساط المجتمع، من هو "البديل" للرئيس الحالي، فإعرف أن المجتمع يعيش "ازمة سياسية - أخلاقية" بالمعنى العام، وأن المشهد يكشف أن لا قانون ولا دستور ولا نظام يعمل، وأن الحكم الفردي المطلق هو "سيد الأحكام"..

قبل اغتيال الخالد ياسر عرفات، لم يكن هناك نقاش مجتمعي فيمن سيكون الرئيس القادم للسلطة الوطنية، من جهة صعوبة التعامل مع ذلك التقدير، وكأن الزعيم الخالد سيعيش ابدا، لكن الأهم من ذلك كانت قدرة النظام الفلسطيني الجديد، بصياغة أحد أهم المنجزات "القانونية" في فلسطين، "القانون الأساسي" للمجلس التشريعي الفلسطيني، منظم العمل بين السلطات، ومحدد بشكل واضح بلا غموض، مستقبل العمل أيضا بين السلطات، ومغلقا الباب أم احد أسوء الاسئلة المتداولة، من يكون "البديل"..

ولأن المسألة، باتت جزءا حاضرا وبقوة، في المجتمع الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات وافراد، فيمن سيكون الرئيس الفلسطيني المنتظر، فلم يعد بالإمكان

عدم الحديث عنها، او تناولها من جوانب مختلفة، خاصة مع دخول دولة الكيان اعلاما وأجهزة، في اللعب في مصير "الرئيس المنتظر"، عبر سلسلة من التقارير والتسريبات ذات "المصحلة الخاصة"، بل أن دولا عربية تمارس بما لديها من مال ونفوذ على فصائل وشخصيات ترتيبات تحضير المسرح لـ"بديلها" الخاص..

والحديث عن "الرئيس الفلسطيني المنظر"، هو حديث عن الرئيس المرتبط بالمؤسسات الشرعية فقط، ولا صلة له بالوضع المرتبط بالحركات الفصائلية، خاصة حركة فتح، حيث رئيسها الحالي هو "الرئيس العام" لكل المواقع الرسمية - الشرعية الفلسطينية، وعلها ظاهرة تستوجب الدراسة وإعادة التفكير بها قانونا عند صياغة "دستور دولة فلسطين"..

المظهر الأول، في المنصب الرئيسي، وعله الأبرز والأكثر إشكالية، هو رئيس السلطة الوطنية، والذي نظريا يجب أن لا يكون له مسمى قادم، ويصبح الرئيس محمود عباس هو آخر رؤوساء السلطة، بعد الرئيس الأول الخالد ياسر عرفات من عام 1994 وحتى الاغتيال عام 2004، ثم الرئيس الثاني المؤقت روحي فتوح، رئيس المجلس التشريعي من نوفمبر 2004 وحتى يناير 2005، مع انتخاب الرئيس الثالث محمود عباس المستمر حتى تاريخه..

والحديث عن ان الرئيس عباس، يفترض انه الأخير لرئاسة السلطة، مرتبط بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، 19/ 67، والاعتراف بها عضوا مراقبا، وسيل الاعترافات بها دوليا، وهو حامل اللقب بحكم رئاسته الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير..

عدم تحديد طبيعة النظام الفلسطيني القائم، ورفض الرئيس عباس وفريقه الخاص، الانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة ، وصمت اللجنة التنفيذية على ذلك، خلق أخطر حالة التباس سياسي وقانوني في كيفية اختيار "الرئيس المنتظر" للكيانية الفلسطينية، او "الرئيس الثالث" لـ"دولة فلسطين"، باعتبار الرئيس المؤقت لم يحمل تلك الصفة قانونا..

فلو حدث فراغ في منصب الرئيس، الآن، ماذا سيكون الرد، هل يصبح رئيس المجلس التشريعي هو الرئيس وفقا للقانون الأساسي، الى فترة انتقالية، وحتى

اجراء الانتخابات الرئاسية، خيار يحمل بطياته كمية من "الالتباسات القانونية" غير مسبوقة..خاصة وأن دولة الكيان لن تسمح باجراء الانتخابات في هذه المرحلة لاعتبارات مختلفة، ليس آوان نقاشها!

نظريا هناك رئيس للمجلس التشريعي، وعمليا لا يوجد مجلس تشريعي عامل، وفقا لرغبة الرئيس عباس بتعطيل المجلس، واقع يضع الكثير من الأسئلة حول قانونية تولي رئيس المجلس التشريعي، ما لم يحسم الرئيس عباس المسألة قبل حدوث "فراغ المنصب"..

فيما قد تبرز وجهة نظر قانونية، ان لا ضرورة لإختيار رئيس للسلطة الوطنية بصفتها باتت "كادوكا سياسيا"، بعد عضوية دولة فلسطين، وأن السلطة القائمة هي حالة انتقالية لا تستوجب اللجوء الى اختيار رئيس وفق "القانون الأساسي" الذي لا تأثير قانوني له على غير السلطة، ولا يسري على "دولة فلسطين" أو منظمة التحرير..

ولذا من الممكن احالة مسألة "الرئيس المنتظر"، الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير أو ان تقرر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في قرار عاجل اعتبار "المجلس المركزي والمجلس التشريعي" هيئة برلمانية انتقالية لدولة فلسطين، تقوم باختيار "الرئيس الانتقالي" لدولة فلسطين، لتصبح هي الكيان - النظام الفلسطيني البديل لما سبق، بما فيها السلطة الوطنية..

قد يقول قائل، تلك اشكالية سياسية لا يوجد لها "سند قانوني"، وهذا به بعضا من الصواب، لكن الأساس في الشرعية الفلسطينية العامة تصبح منظمة التحرير الفلسطينية، بكل مؤسساتها، ولها الحق في قيادة المرحلة بما يتلاءم والواقع السياسي، ولذا فهي تمتلك صفة قانونية لتشكيل "البرلمان المؤقت" لدولة فلسطين..

ولكن، ينتهي كل ذلك الالتباس لو اقدم الرئيس عباس على اعلان دولة فلسطين والانتهاء من العمل بأدوات السلطة الانتقالية، بما فيها المجلس التشريعي والقانون الأساسي، ويمكنه تكليف "لجنة خاصة" لصياغة "أحكام دستورية إنتقالية" تكون مرجعية العمل للنظام السياسي الى حين وضع دستور دولة فلسطين..

هل يقدم الرئيس عباس على حماية الشرعية الفلسطينية بقرارات شرعية، ويضع قواعد اختيار "الرئيس المنتظر"، ضمن صياغة قانونية متفق عليها، ام يدير ظهره للمستقبل ويفتح الباب لكل الاحتمالات بما فيها "خطف الشرعية والوطنية الفلسطينية" بطرق غير قانونية..

السؤال للرئيس عباس أولا، والى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها التمثيلية، بأن تنتفض لتحمي الكيانية الفلسطينية، وبالتأكيد فالمسؤولية ايضا تطال فصائل العمل السياسي في فلسطين..

العمل من أجل ازالة "التباسات القانون في الشرعيات القائمة"، حماية لـ"الشرعية الوطنية الكيانية الفلسطينية"..مهمة لا تحتمل الانتظار، إن كانت قضية فلسطين هي الناظم لعمل هذه القوى!

ملاحظة: يتطوع البعض بالحديث نيابة عن مصر فيما يتعلق بمعبر رفح، بما هو غير صواب، بل وبتضليل كأن القصد منه فتح اشكاليات جديدة مع مصر لاستمرار اغلاق المعبر..تصريحات الأحمد نموذجا.. مصر تستطيع الكلام أليس كذلك!

تنويه خاص: هناك من يتحدث عن ضرورة تشكيل حكومة وطنية وانهاء الانقسام وكأن المسألة دعوة لحضور "ورشة عمل" و"غداء عمل"..اي سخرية تلك عند تناول القضايا المصيرية الكبرى!

الصراحة وليس التحايل سبل الرد على "اشاعات العدو"!

كتب حسن عصفور/ رغم إدراك غالبية وسائل الاعلام الفلسطينية، وكذا القوى والمؤسسات الوطنية، لما يحمله الاعلام العبري من "كمائن" اخبارية، الا أنه لا زال الأكثر رواجا في المشهد الفلسطيني، وغالبا ما تتعامل قوى رئيسية وكأن ما ينشره هو "حقائق خارج النقاش"، لو كان الخبر يتعلق بخصم أو معارض لها..

بل بان بعض المتحدثين بـ"العبرية" في "بقايا الوطن" تحولوا من مترجمين الى أصحاب "قرار" وربما "سطوة" فقط كونهم يسمعون الإعلام العبري وينقلونه الى البعض المسؤول بسرعة قبل الغير، وكأن "الناقل" اكتشف "علما خاصا"، رغم أن المترجمين هم أصحاب مهنة واضحة..

ومع ذلك، فليس بالامكان أيضا، تسطيح مخاطر الاعلام العبري وما ينشره، بل ومدى أثره على الحركة السياسية الفلسطينية، لكن كل ذلك يصبح بلا قيمة حقيقية لو أدركت ذات القوى والمؤسسات أن التعامل هنا لا يكون بتجاهل ما يقال أو ينشر في وسائل اعلام العدو..

يعتقد البعض "الجاهل" او "المتغطرس"، ان تجاهل ما يصدر من اخبار "كاذبة" او "نصف كاذبة" أو بها "رائحة من الحقيقة"، هو بعدم التعامل معها، يعتقد ان تلك هي الوسيلة الأنجح للرد، دون ان يدرك ان تلك هي الطريقة الأسهل والأسرع لترويج ما يقال..

عدم الرد، او اغلاق الإذن على بعض الأخبار الهامة، هو أنجع وسيلة لتصبح الاشاعات وكأنها حقيقة، خاصة ما يتعلق بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية..

وفقط، لنقف أمام بعض أخبار تداولت مؤخرا اعلاميا، باتت وكأنها حقائق سياسية، فبعد اعلان رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، عن اعتذاره للرئيس محمود عباس نتيجة اقتحام قوات من جيشه لحرمة منزل الرئيس في رام الله، وهي سابقة إولى، لم تعلن الرئاسة أي موقف تجاه ذلك الاعلان..

وفي غياب التوضيح، انتشرت مختلف أشكال الاشاعات، عما حدث، واصبح لكل مستمع رواية عما فعل جيش الاحتلال في منزل الرئيس عباس، خاصة وأن "الاعتذار" جاء بعد11 يوما على كسر حرمة منزل الرئيس عباس..

خبر آخر، تم تداوله أصبح منتشرا كالنار في الهشيم، كما يقال، وهو مرض الرئيس عباس وحالته الصحية، حيث نقلت قناة سي أن ان الأميركية العالمية، خبرا عن نقل الرئيس عباس الى العاصمة الاردنية بعد اصابته بجلطة وهو في وضع حرج جدا، ثم تناقلت الخبر كل وسائل الاعلام، والعبري تفنن في ترويجه، وبعد ساعات على نشر الخبر، في واحدة من أهم وسائل الاعلام العالمية،

خرجت الرئاسة الفلسطينية ببيان من بعض كلمات لتنفي، وتقول أن الخبر جزء من "مؤامرة"..

رد يكشف عمق الجهل في التعامل مع ما يرد في الاعلام، وكأن كل خبر بات "مؤامرة"، وبدلا من ازالة الخبر "المؤامرة"، ساعد بيان الرئاسة الهزيل في استمرار "الشائعة" بل امتدت لجوانب اخرى تنال من الرئيس عباس وقدراته بشكل عام..

كان من المنطق، ان يخرج بيانا متزنا يؤكد صحة الرئيس عباس، ولو تعرض لارهاق ما يقال ذلك، فلا عيب ولا جريمة أن يرهق رئيس عمره، فوق الثمانيين عاما، فالحياة لها سلطتها ايضا، وتلك ليس نقيصة، بل وكان واجبا من طبيب الرئيس ذاته ان يتحدث ويشرح الموقف الصحي للرئيس، وأن يخرج الرئيس نفسه ويطمئن شعبه، لو كان للشعب قيمة في الذهن والعقل..

أما الاختباء وراء تلك التعابير البالية فلن تزيل أي اشاعة مهما كانت ساذجة..

ولو دخلنا في اشاعات السياسة فحدث ولا حرج، وكل ما يرد عليها يقع ايضا في دائرة "المؤامرة" والنيل من "الصمود" و"المواقف الصلبة"، رغم أن الحقيقة غير ذلك تماما..

وكي لا نبقى اسرى تلك الدائرة، مطلوب من الرئيس محمود عباس في خطابه اليوم السادس من يناير أن يكون واضحا قاطعا صريحا، يكشف الحقيقة ولا يعمل على تمرير كمية من الهرطقات كما حدث في خطابه الأخير في ذكرى انطلاق الثورة وفتح..

مطلوب الرد على وضع السلطة ومستقبلها..

وضع حركة فتح، ومؤتمرها

المجلس الوطني وحقيقة انعقاده..

المصالحة الوطنية وكيفية التعامل معها

وضعه الصحي العام ضمن العمر الانساني، وكيفية التعامل مع اي طارئ..

مؤسسات الشرعية الفلسطينية وآلية عملها..

الصدق..الصراحة ..الوضوح والحقيقة الممكنة هي فقط ما يجب أن يكون سبيلا لهزيمة الاشاعات وغير ذلك لا مجال لتصديق بيانات ثلجية..

ملاحظة: فتحت تصريحات عضو مركزية فتح جبريل الرجوب ضد الرئيس وبعض من فريقه باب النميمة السياسية واسعا لتفسير ما قال.. فتحت الباب لتنفيس كمية غضب على فريق "الصوت والضوء المعتم"..ولا زالت النميمة مستمرة!

تنويه خاص: حماس تبحث عن "التذاكي" على الشعب الفلسطيني، منذ ايام ولديها خبر مستدام اسمه الحركة تقرر تشكيل لجنة لدراسة الأفكار حول معبر رفح..يا سادة الناس بتفهم فالتكرار لا ضرورة له الا إذا انتم مقتنعين أن الناس لا يفهمون الا بالتكرار...!

"المشروع الرئاسي للمؤتمر الدولي".. مخاطر ومحاذير!

كتب حسن عصفور/ فجأة أصبح الحديث عن وجود "خطة رسمية" فلسطينية، للتحرك العربي والدولي جزءا حاضرا في لغة خطاب "فريق الرئيس محمود عباس"، تتمركز تلك الخطة على الفكرة التي تناولها الرئيس عباس في الآونة الأخيرة، في تصريحاته وخطاباته، وهي العمل على "عقد مؤتمر دولي" يفرز لجنة خاصة تعمل على وضع خطة لانهاء الاحتلال..

الرئيس عباس وفريقه، لم يحدد جوهر الاقتراح ولا بنيانه ولا تشكيله، بل ولا توقيته، وكأن الهدف هو إطلاق فكرة سياسية، علها تزيح "الضغط المتنامي" عن كاهل فريق لم يلتزم بتنفيذ قرارات رسمية لإطر شرعية، ويبحث عن فعل عله يذر "الرماد في العيون"..

والحق، أن فكرة الرئيس عباس وفريقه، ليست فكرة مبتكرة، بل وليست ايضا من منتج "المقاطعة - مقر الرئيس"، بل هي فكرة فرنسية تم تمريرها الى الرئاسة

الفلسطينية لتضعها في نص المشروع الذي تقدمت به الى مجلس الأمن نهاية عام 2014، ولم يجد الأصوات اللازمة لقبوله، ومثل "فضيحة سياسية" في حينه..

جوهر فكرة عقد المؤتمر الدولي، لم تعرض بكل تفاصيلها على الإطر الرسمية الفلسطينية، التي تعترف بها الرئاسة، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وكذا ما يعرف باسم "القيادة الفلسطينية"، بل لم يناقش في اللجنة المركزية لحركة فتح، التي ترى ذاتها،هي صاحبة القيادة للمشروع الفلسطيني، وبالتالي هي من يقرر أولا..

ولأن المسألة، ليست تقديم "شعار سياسي" او مطلب عام، إذ كان الأجدر بالرئيس عباس وفريقه، ان يتم بحث الفكرة من مختلف جوانبها، لجهة المضمون وتقديم تصور شامل لها، لا يقتصر على بند منها وآخر من هناك، ليصبح موقفا رسميا فلسطينيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بحث ذلك ضرورة وطنية مع حركتي حماس والجهاد الاسلامي، كونهما جزءا من الإطار القيادي الفلسطيني..

ولو وضعنا تلك المسألة الاساسية جانبا، وذهبنا الى اصل الفكرة، وهل هي "ضرورة سياسية - وطنية" في هذه المرحلة، ام أنها تحمل أوجها قد لا تكون متفقة والصواب السياسي..

الحديث عن "مؤتمر دولي وتكشيل لجنة متابعة"، يفترض البحث في صياغة مشروع أو موقف لحل القضية الفلسطينية، ووضع "خريطة طريق جديدة" لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والصراع الدائر، وهو إفتراض سياسي يحمل تفسيرات خطيرة، فيما يتعلق بقرارات الإمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وأبرزها قرار 19/ 67 لعام 2012 الخاص بالاعتراف بـ"دولة فلسطين" وقبولها العضو رقم 194 (مراقب)..

ولذا، ومن أجل ان لا تتحول "فكرة الرئيس وفريقه" حول المؤتمر الى سلاح مضاد ضد القضية الفلسطينية، فالأولى ان يقوم الرئيس عباس بتقديم تصوره الكامل الى الاطار الرسمي الشرعي، اللجنة التنفيذية، وبدروها تكلف "لجنة مصغرة" منها للتواصل مع حركتي "حماس" والجهاد" من أجل الأخذ برأيهما فيما يتعلق بمستقبل القضية الوطنية، فلا يجوز البحث في مشروع بعيد عن حقيقة الواقع القائم..

وأن يرتبط جوهر "المشروع الرئاسي" حول المؤتمر الدولي بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار الاعتراف بـدولة فلسطين"، تصور تنفيذي شامل للقرار وآليات محددة، وزمن وإطار واضح، دون الذهاب الى بحث أي صيغة سياسية بديلة، أو القبول بمناورات قد تلغي جوهر القرار المذكور، خاصة ما يتعلق بالحدود والعاصمة، وهي من النصوص التي يمكن اعتبارها الأهم في السنوات الأخيرة..

أن تبحث "الرسمية الفلسطينية" - اللجنة التنفيذية وحركتي حماس والجهاد -، القضايا العاقلة التي يمكن للمؤتمر الدولي مناقشتها خارج قرار 19/ 67، ومنها كيفية تنفيذ قرار 194 الخاص باللاجئين، والعلاقات المستقبلية بين دولة فلسطين ودولة الكيان، وكذلك الطريق الرابط بين جناحي دولة فلسطين..

تفاصيل وقضايا يمكن لها أن تكون جزءا من التصور الفلسطيني للمؤتمر الدولي، ولكن بداية يجب تحديد تلك الرؤية والكف عن تلك اللعبة السائدة بالترويج الى التحرك الدولي دون تقديم "بنيان التحرك" والاتفاق عليه وطنيا..

وغير ذلك نكون نرى واحدة من "مسرحيات اللهو السياسي" المتواصلة في العقد الأخير، وكانت من أسباب نجاح المشروع الاستيطاني التهويدي في الضفة والقدس وما لحق بقطاع غزة من عزل وفصل وحصار..

الجدية السياسية ليست لغة وخطابا وتشويحا بالأيدي، بل هي مسؤولية ورؤية ومشروع ومشاركة!

ملاحظة: حملة التبرعات الشعبية لاعادة بناء منزل شهيد "هبة الغضب" الأول مهند الحلبي رسالة شعبية للمحتل وأدواته كل باسمه..الشعب أقوى من الإرهاب والتدجين!

تنويه خاص: اللواء الأسير فؤاد الشوبكي تتدهور صحته في سجون العدو..هل من تحرك لانقاذ "ابو حازم" أم أنه بات رقما لا أكثر للبعض!

المؤتمر الدولي..كي لا يكمل عقد "ثلاثية الخداع الفرنسي"!

كتب حسن عصفور/ ليس بالضرورة أن يكون الموقف من قضية ما تتعلق بالصراع بالعربي الفلسطيني مع دولة الكيان، قائما على ردة فعل الكيان الاسرائيلي، وموقفه من أي مسألة أو قرار يمنحه "الشرعية السياسية" كي يصبح مقبولا للفلسطيني أو العربي، فتلك ليس سوى نظرة غاية في السذاجة، بل والخطر السياسي أيضا..

تأييد او رفض هذه المسألة أو تلك، يرتبط بمدى اقترابها من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن هنا يجب النظر الى "الفكرة الفرنسية" بعقد مؤتمر دولي خاص بـ"إنهاء الاحتلال" وتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط..

وقد حملت الرئاسة الفلسطينية، وفريقها الخاص، تلك "الفكرة" الى حيثما تذهب وتعرضها بحثا عن "التأييد" المطلوب لها، وباتت "الفكرة الفرنسية"، وكأنها "الحل السحري" للعقد المترامكة للصراع الطويل، بل ومخرجا للأزمة المستديمة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات التسوية، الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، منذ العام 1993..

ومن حيث المبدأ، فالتحرك جهد مشكور من الرئيس محمود عباس، وفريقه حامل "الفكرة الفرنسية"، ولكن هناك ملاحظات تستوجب التوقف فيما يتعلق بهذه الفكرة السياسية، بعيدا عن الصدام السياسي، رغم أنها تحمل "شبهة سياسية" ما..

*ما يثير الإستغراب والتساؤل، هو أن تقوم الرئاسة وفريقها بالترويج لفكرة عقد مؤتمر دولي، دون أن يكون هناك أساسا سياسيا واضحا للمؤتمر المروج له، وهذه نقطة البدء قبل الحديث فيها..ولو سألت اي مسؤول فلسطيني، كان ضمن "فرقة الرئيس عباس الماسية"، او ضمن فريق حركة "لغو" للتبرير، أو أعضاء اللجنة التنفيذية أو المركزية لفتح وقادة الفصائل من صغيرها الى كبيرها - الرقمي وليس القيمي - لن تجد إجابة واحدة لسؤال: ما هو الأساس السياسي للمؤتمر المذكور..وتلك أول "ثغرة" تثير علامات الاستفهام..

* كان من المفترض، وقبل أن يتم الترويج الاعلاني للفكرة الفرنسية، ان يتم مناقشتها في الاطار الرسمي القيادي الشرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة

التنفيذية، كونها وحدها صاحبة الحق في "القول الفصل" بأي مسألة سياسية تتعلق بالشعب الفلسطيني..نقاش يتناول المقترح من كل جوانبه كي لا يكون به ما يؤدي الى "مصائب سياسية"، كما حدث مع المشروع الفرنسي - الخديعة عام 2014، حيث تعرض "الرئيس وفريقه" الى كمين سياسي بتقديم مشروع الى مجلس الأمن، لم يجد العدد الكاف من أعضاء مجلس الأمن، لعرضه - كان مطلوبا 9 أعضاء من 15 فنال 8 فقط -، فكانت مهزلة ألحقت أذى كبير بهيبة القضية الوطنية قبل حكامها..

*وأيضا، وبعد الاقرار الرسمي الفلسطيني، يجب بحث المسألة عربيا من كل جوانبها، وبعد الموافقة العربية يمكن تشكيل لجنة خاصة لذلك، وهنا يصبح واجبا عقد "لقاء ثلاثي مصري اردني فلسطيني" لخصوصية العلاقة الثلاثية فيما يتعقل بالمستقبل السياسي الفلسطيني..وهذا لا ينال ولا ينتقص مطلقا من "الممثل الشرعي الوحيد"، كي لا يبرز البعض للدفاع الكاذب، وعل تجربة المسجد الأقصى، والتباين الفلسطيني الاردني، وكيف وقع الرئيس عباس وفرقته في "شرك فرنسا" للمرة الثانية، عندما اقترحوا ارسال "مراقبيين دوليين" الى القدس والمسجد الأقصى، فكانت، أيضا مهزلة أضيف للسابقة، فربحت دولة الكيان وخسرت فلسطين والاردن والمسجد الأقصى والقدس..

*ولأن المضون السياسي يبقى هو حجر الأساس لهذا المقترح، بداية ونهاية، يبرز السؤال، أين هو قرار الاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، رقم 19/ 67 لعام 2012، هل سيكون المؤتمر من أجل تطبيق القرار والبحث عن "وضع الآليات المناسبة له"، أم أنه تلك مسألة خارج إطار البحث، أو تصبح كأحد "قضايا البحث"، على طاولة المؤتمر المنشود..

ولا نعتقد، ان السؤال عن هذه المسألة مجرد سؤال معرفي أو شكلي، بل هو جوهر المؤتمر ذاته، ودون تحديد ذلك يصبح المؤتمر ليس سوى كمين سياسي، وفخ يؤدي بأحد أهم الانتصارات السياسية للشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، الى محرقة تأكل الأخضر واليابس في القرار التاريخي..

هذه المسألة يجب أن تثير شهية أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وكذا الفصائل السياسية كافة، لفح باب النقاش على القضية الجوهرية في طبيعة

المؤتمر وأهدافه، وليس فتح جدال ثانوني، ما يمنح فرقة عقد المؤتمر تسرق المشهد بغطاء خارجي، وتحيل القضية الى كارثة وطنية يصعب السيطرة عليها..

المطلوب حصار فكرة عقد المؤتمر بسياج الرؤية الوطنية الفلسطينية، وقاعدته الأساس الانطلاق من قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين..وأن كل ما سيكون هو بحث آلية التنفيذ والقضايا العالقة كقرار 194 الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومستقبل العلاقة بين دولتي فلسطين واسرائيل، الى جانب النظر في التوصل لتسوية ما لقضية الطريق الرابط بين جناحي دولة فلسطين في الضفة والقطاع..طريق يكون جزءا من السيادة الوطنية وليس غير ذلك..

تلك بعض من عناصر يفترض أن يقوم بها الرئيس عباس وفريقه، لو كان يريد حقا مؤتمرا يعيد لفلسطين حضورها على الخريطة الجغرافية لتصبح العضو 194 في الأمم المتحدة، دولة عضو كامل وليس مراقبا..

وغير ذلك، تفتح باب كل التكهنات والشكوك السياسية حول حقيقة تلك الدعوة، وأنها ستقود الى إكمال عقد "ثلاثية الخداع الفرنسي"!

ملاحظة: احتلت تصريحات د.عبدالستار قاسم مساحة فاقت ل ما كان في اساعات الأخيرة..وتحولت وكأنها "الطامة الكبرى"..وكي لا يحيل البعض الباطل الى حق يمكن تشكل لجنة برلمانية لمساءلة الكاتب فيما نسب اليه..لو كان الهدف تصويب مش انتقام!

تنويه خاص: الشيخ رجب بن الطيب مع أول تحليقه لطائرة حربية روسية سارع الى "السند الواقي" له حلف الناتو الأطلسي مناديا الحقونا قبل أن تفقودنا..طيب يا شيخ رجب بن الطيب ليش ما "تبوس واوا بوتين" وتريح حالك!

أمر رئاسي بتشكيل "حركة لغو" لتنفيذ القرارات !

كتب حسن عصفور/ منذ أن قرر المجلس المركزي الفلسطيني بتحديد العلاقة مع دولة الكيان، في الجوانب الاقتصادية والأمنية - السياسية، والفريق الرئاسي لا يهدأ في "الحراك اللغوي" لتنفيذ تلك القرارات التي مضى عليها ما يقارب العام..

والحق، ان ذلك الفريق، لا يترك اي مناسبة عامة، أو جريمة ترتكبها قوات الاحتلال، وهي جرائم يومية، ليس ضد الإنسان الفلسطيني فحسب، بل ضد الأرض والهوية، دون الحديث عنها، والجريمة - الاهانة التي صمتوا عليها، دون ذكر الأسباب، هي اهانة الرئيس محمود عباس باقتحام حرمة منزله الخاص، ولولا اعتذار رأس الطغمة الفاشية للرئيس عباس على تلك الاهانة، ما علم بها سوى المحتل ومن تواجد في منزل الرئيس..

يبدو، ان "الفريق الرئاسي" قرر تشكيل حركة سياسية جديدة، تعمل على تنفيذ كل قرارات الإطر الشرعية تحت اسم: "الحركة اللغوية - الكلامية لتنفيذ قرارات الشرعية"، واختصارا "حركة لغو"، مستفيدة من خبرة تراكمية خلال "العهد الرئاسي" الذي أكمل عامه الحادي عشر، قبل ايام دون أن يتوقف أي كان أمامه، وكأنه حدث لا يستوجب الاهتمام..انتخاب الرئيس الثاني للكيانية الفلسطينية مر صامتا هادئا دون تذكير..

بالطبع، يمكن منح "العذر" لعدم التذكير بتلك الذكرى السياسية الهامة..فلو كان النجاح سيد الموقف لفتح الاعلام الرسمي كل ابوابه لتقديم "شعائر الولاء"..لكن ما باليد حيلة..

"الحركة اللغوية لتنفيذ قرارات الشرعية - لغو"، ا باتت هي الممثل الرسمي للمشهد الفلسطيني، وتقدم وعدا تلو وعد من أجل القيام بهذه الخطوة أو تلك، وحتى تاريخه، ومنذ التأسيس الذي شارف على العام، لم نر خطوة واحدة وجدت طريقها من اللغو الى اللا لغو..

وبدلا من ذلك يتم اضافة "وعود جديدة" بعضها قابل للحياة، وبعضها استهلاكا بديلا لما يجب أن يكون، وآخر منتجات "حركة لغو" متلازمة "مؤتمر دولي على غرار 5 + 1 على غرار الطريقة الايرانية، ومع أن الفكرة برمتها ليست سوى

تأكيد لمقولة، ان الأفكار تتكرر مرتين في التاريخ، الإولى مأساة والثانية مهزلة، لكنها فكرة ليست هادفة سوى للتحايل على تنفيذ قرار الأمم االمتحدة حول دولة فلسطين، واجب النفاذ وطنيا..

كما هناك منتج مضاف لحركة لغو، هو ما أعلنه أمين سر تلك الحركة، بأن فلسطين ستتقدم بمشروع قرار الى مجلس الأمن حول المستوطنات..اي فكرة عبقرية خرجت من درر الفكري اللغوي، وكأن مجلس الأمن لا يوجد به وله قرارات خاصة بتجريم المستوطنات، وليت د.صائب عريقات يعود لها، وابرزها قرار رقم 452، الى جانب قرارات وبيانات لاحقة تدين وتحرم وتمنع الاستيطان في الضفة والقدس والجولان وقطاع غزة، قبل الخروج..

وافتراضا أن "حركة لغو" نجحت في الحصول على قرار جديد باجماع أعضاء مجلس الأمن، خاصة بعد الغضب الأميركي - الاوروبي من دولة الكيان، فما أنتم فاعلون بالقرار، غير التباهي الاعلامي أمام الشعب الفلسطيني بمنجز لا يمثل فعلا جادا، القرار الذي يمكن تمريره دون أي جهد يذكر، فالعالم وصل الى قرف لا بعده من سياسة الكيان، سيكون بديلا لتنفيذ قرارات الشرعية الرسمية لتحديد كل اشكال العلاقات مع اسرائيل.

ليس المطلوب الكف عن الحراك الديبلوماسي - السياسي الرسمي، في كل المحافل، لكن المطلوب احترام كل ما تقرره "الشرعية الفلسطينية"، وان يعلن الرئيس محمود عباس احترامه لكل قرار منها وبها، وان يحاسب من يخرج عنها وعليها أي كان منصبه واسمه، قبل البحث عن جديد لن يقدم خطوة واحدة في مشروع المواجهة الحقيقة مع المشروع الاحتلالي التهويدي..

وليت الرئيس عباس، يعيد قراءة تصريحات مدير مخابراته اللواء فرج، واين منها وقرارات الشرعية، بل وخطابات الرئيس الأخيرة، التي قال فيها لدولة الكيان، "حلو عنا"..هل تصريحات فرج تتفق وما قلت سيادة الرئيس ..ام أن لكل مقام مقال..خطاب للناس علانية شيء والحكي مع الأميركان واعلامهم شيء تاني..

حركة لغو..كفاكم لغوا!

ملاحظة: حديث السفير القطري واعلام دولة الكيان عن تمديد خط غاز من تل أبيب الى غزة، هل هو باتفاق مع حكومة الرئيس عباس أم من خلفها..ولو كان ذلك هل السكوت بسبب "قطري" مثلا!

تنويه خاص: انتشر الحديث عن دخول ايراني مباشر للعمل في "بقايا الوطن" بين العسكرة والتشيع..مسألة تستحق الانتباه، دون مساس بحرية الفكر والاختيار..لكن استغلال الحال الفلسطيني الانقسامي لا يعني أن فلسطين باتت "سداح مداح"!

أول انتخابات لأول رئيس وأول برلمان..وذكر إن نفعت!

كتب حسن عصفور/ عشرون عاما مرت، هي لا شيء في عمر الشعوب والثورات بالمدى الزمنى المعتاد حسابه وفق المقياس المعلوم، لكنها بالتأكيد، لم تكن ولن تكون كذلك للشعب الفلسطيني، كونها سجلت أول ولادة رسمية للكيانية الفلسطينية، فوق أرض فلسطينية، بعد اغتصاب لوطن وهوية دام طويلا..وبعضه لا زال قائما ينتظر ما يعيد له ما هو حق وفرض سياسي..

كما اليوم، كانت جموع الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة، مشحونة بحالة عاطفية سياسية، غير مسبوقة، وهي تتجه لتنتخب رئيس كيانها الأول، وبرلمانها الأول، حشود خرجت دون أي إكراه، تابعها بالعاطفة والتأييد كل وطني فلسطيني، حتى تلك "الفئة الأقلية"، ممن رفضت المشاركة، كانت حاضرة بشكل أو بآخر، حضور كان يمثل "ذروة العطاء الفلسطيني"..

انتخب الخالد ياسر عرفات كأول رئيس للكيانية الوليدة المعاصرة، بعد منافسة مع تلك السيدة التي سيبقى لها اسما مزينا في تاريخ تلك اللحظة، السيدة المناضلة سميحة خليل، المرأة التي قررت خوض واحدة من أصعب معاركها السياسية، لترسيخ التنافسية ولتأكيد حضور المرأة الفلسطينية في فلسطين الجديدة مكانة ودورا..

ذات اللحظة أدت لانتخابات أول برلمان فلسطيني فوق أرض فلسطينن للضفة والقدس والقطاع، ممثلا عن الجديد الوطني، مجلس لم يكن كما هي المجالس ذات الصفة الثورية، التي ميزت رحلة الثورة وعطاءها ومنظمة التحرير ومجلسها الوطني، الذي لا زال هو البرلمان العام لفلسطين وطنا وشتاتا..

مثلت الانتخابات الإولى للكيانية الفلسطينية، واحدة من "المعارك السياسية - القانونية" التي سيحفظها التاريخ الفلسطيني، في صراع البقاء والحضور مع المشروع الصهيوني البديل للوطنية الفلسطينية..

كانت ولادة التكوين السياسي لتلك الحالة الجديدة، جزءا من "معركة تفاوضية"، شملت تسمية الوليد ودوره وصلاحياته وتكوينه، وحازت مشاركة مدينة القدس الشرقية في تلك الانتخابات على المساحة الأوسع في تلك المعركة، وكل من طرفي الصراع يدرك تماما مغزى الحضور المقدسي هنا، عبر الباب الانتخابي مشاركة وحضورا..

معركة الخالد ياسر عرفات، ومعه الفريق التفاوضي المصغر، كانت القدس الشرقية ومكانتها في الكيانية الفلسطينية الوليدة، والحسم كان واضحا: أن لا اتفاق مهما كان شكله وحجمه وطبيعته، دون القدس الشرقية، ليس تصويتا فقط، كما حاولت "المساومة الإسرائيلية" ان تعرض بديلا للرفض الفلسطيني، بل مشاركة وتمثيلا، في المجلس المنتخب والتصويت للرئيس المقبل..

نعم، كانت معركة القدس، هي الأكثر حضورا والأبرز مشهدا، وبها كان مفتاح الحل السياسي ومنها تكون نهاية "الأمل السياسي"..

وانتصر الخالد، ومعه قرار فلسطين، فحضرت القدس تمثيلا في أول برلمان فلسطيني منتخب، شاركت في المجلس التشريعي حضورا مباشرا، لتأكيد هوية العاصمة الأبدية لدولة فلسطين..!

انتخابات الرئيس وانتخابات المجلس، كما اليوم وقبل عشرين عاما، هي قاطرة الانطلاقة السياسية نحو اعادة فلسطين للجغرافيا السياسية، عبر عملية ديمقراطية واسعة جدا، اسهمت في اعادة بناء النظام الفلسطيني في رحلة التجديد الكياني، من كيانية الثورة الى كيانية الدولة..

أول رئيس منتخب للسلطة الوطنية ياسر عرفات، وأول برلمان منتخب لها برئاسة القائد الذي كان رأس رمح في العملية التفاوضية "السرية" ولاحقا العلنية، احمد قريع - ابو علاء، الذي قاد فريق العمل كما اليوم أيضا، عام 1993 انطلاقا من العاصمة التونسية نحو العاصمة النرويجية لتبدأ رحلة "التكوين السياسي الفلسطيني الجديد"..

تاريخ سيبقى له قوة الفعل الوطني، بما كان من قوة تأثير في المسار الوطني، ترسخ بأقوى من مؤامرات حاولت لاحقا تدميره وتمزيقه، ولا زالت ذات القوى تفعل فعلها لهتك عرض وحدة نسيجه السياسي والجغرافي، كونها تعلم يقينا أن ما كان قبل 20 عاما شكل المحطة التاريخية الأبرز لهزيمة مشروع اغتصاب الوطن الفلسطيني تهويدا، واذابة هوية شعب تفتيتا وتشريدا وتجنيسا..

20 يناير 1996..تاريخ في فعل االمسارالسياسي..يوما لرحلة اعادة بناء فلسطين دولة وكيانا وهوية لشعب كان دوما حاضرا بقوة لا كاسرا لها..

وستبقى روح الخالد في ذكرى انتخابه كرئيس أول..حاضرة هادية شعب لا يعرف سوى النصر..

الى "الفدائي المفاوض" أحمد قريع - ابو علاء في ذكرى البرلمان الأول تحية واجبة..حضور لن يتم سرقته مهما حاول بعضهم ذلك!

ملاحظة: منظمة دولية تطالب مختلف الشركات مغادرة المستوطنات قبل المطاردة..فيما أهل الحكم في بقايا أجهزة امنية وحكومية ورئاسية لا زالوا غائبين عن الكلام بخصوص شراكة يهودية لبعض فلسطيني..عيب يا جماعة..استحوا شوي طيب!

تنويه خاص: قرار القضاء الاداري المصري برفض دعوى منع قيادات حماس من دخول أرض المحروسة رسالة تستوجب الترحيب والمسؤولية من قيادة حماس..فلسطين تستحق ذلك قبل مصر!

تركيا بحاجة لإسرائيل "من أجل عيون غزة"!

كتب حسن عصفور/ قد لا يصبح بالامكان كثيرا، ان تذهب قيادات وشخصيات حمساوية أو إخوانية في تبرير الخطوة التركية لتطبيع العلاقات مع دولة الكيان، كما فعلت سابقا، حيث انبرى البعض منهم لتجنيد كل " الطاقات" لمنح "القدسية السياسية" على الخطوة التركية، ليس منطلقا من "الوطنية الفلسطينية"، بل تكريسا للمصلحية الانتهازية السياسية، التي باتت سمة من سمات حركة حماس..

منذ البدء قلنا، لسنا ممن يطالبون تركيا أو غيرها، ان تخضع كل مصالحها وفقا لمصلحة الشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن تتحول السياسيات الدولية لهذا البلد أو ذاك ليصبح المعيار هو مدى علاقتها بفلسطين، فتلك مرحلة يبدو أنها لم تعد قائمة، لاعتبارات عدة ليس آوانها..

لكن، مقابل اللاهجوم أو الرفض، كان من الحكمة السياسية، ان لا يخرج البعض ليمارس هواية التضليل، وايجاد التبرير - النفاق للخطوة التركية، والبحث عن ما يمكن أن يشتق منه وكأن "الخطوة التطبيعية" مع دولة الكيان جاءت لتخدم فلسطين القضية، ووصل الأمر بأن اعتبر البعض الحمساوي توضيح حقيقة الخطوة التركية، بأنها في سياق ترتيب الوضع التركي للمصلحة التركية، وكأنه معاداة لتركيا أردوغان..هكذا وصل الأمر بالمبرراتية في الوسط الحمساوي..

الآن، بعد تصريحات أردوغان، بأن تركيا بحاجة لاسرائيل كما اسرائيل بحاجة لتركيا، أصبح المشهد غاية في الوضوح، بان مصالح دولته هي المحرك الرئيسي، وان دولة الكيان "ضرورة سياسية" للدولة الأردوغانية، هي كانت ولا تزال، فسفارة الكيان قائمة لم تمس، ولم نسمع يوما أن خرجت مجموعة رافضة للسلوك الاحتلالي تتظاهر قبالة تلك السفارة، كونها محصنة تحصينا لا مساس له..

أن يقول أردوغان، ان تركيا بحاجة اسرائيل، فهو عمليا أسقط عنها الصفة الاحتلالية العدوانية، وتعامل معها وكأنها "دولة ذات رعاية خاصة"، تستحق منها كل الاهتمام والمراعاة التي تحكم علاقات "صداقة حميمة" بين دولة وأخرى..

مجددا، لتركيا ان تفعل ما يحلو لها لمصلحة بلدها ولخدمة حكامها، اختلفنا أم اتفقنا، لكن "العار السياسي"، أن يخرج من يقول أن ذلك خدمة للقضية الفلسطينية ومن أجل رفع الحصار عن قطاع غزة..

ووفقا لتلك المقولة العار، قد نجد من يشتق قلمه وسيفه ليعلن أن "الحاكم بأمره" رجب طيب أردوغان أعلن ما أعلن بأن تركيا بحاجة الى اسرائيل من أجل تحرير القدس والأقصى ورفع الحصار عن قطاع غزة، على طريق طرد القوات الاحتلالية من الضفة واعلان فلسطين "ولاية في الخلافة العثمانية"..

نعم، وفقا لمنطق الدفاع الانتهازي عن السياسة الأردوغانية، ليس مفاجئا قول ذلك ممن لا يمكنهم الا الاستكبار الكاذب لتبرير السقوط الفكري - السياسي، بدلا من الاعتذار للشعب عن سقطتهم للدفاع عما قامت به تركيا أردوغان، ويكتفون بالصمت بدل التطبيل والتزمير لتسويق تطبيع علاقة دولة مع كيان ارهابي بما ساقوه من تبريرات لا تليق بفلسطيني..

الآن، بات فرضا سياسيا، الكف عن المضي في مسار"النفاق السياسي"، والتوقف عن المضي بخداع الشعب الفلسطيني، بأن تركيا تفعل ما تفعل مع دولة الكيان، خدمة للقضية الفلسطينية..

كفى كذب.كفى هراء..كفى خداع!

ملاحظة: هل تسرعت الرئاسة الفلسطينية بتأييد موقف السعودية من حركة الاعدامات..بالامكان ان نقف مع العربية السعودية ضد أي عدوان خارجي ولكن لا يجب لفلسطين أن تبارك اعداما ليس في محله..هل ستنقذ برقية التأييد تلك الشاعر الفلسطيني أشرف فياض من حبل المشنقة..سؤال لحاكم المقاطعة!

تنويه خاص: نشأت ملحم، هذا الفتى أدخل رعبا وهلعا لدولة الكيان لم تعشه منذ زمن بعيد..الغطرسة الفارغة للطغمة الفاشية تتمرغ بأقدام شاب قرر أن يفعل شيئا مختلفا..درس للبعض المتبجح باستعراضات لا ضرورة لها!

تنسيق أمني في الضفة..تفاهم أمني في غزة!

كتب حسن عصفور/ لم يعد الحديث عن وقف التنسيق الأمني في الضفة الغربية، مع دولة الإحتلال وجيشها مطلبا له صدى لدى الرئيس محمود عباس، الذي يعتبره "واجبا" لا مساس به، مهما قررت الإطر الرسمية غير ذلك، فهو وحده، دون الشعب الفلسطيني بكامله، يرى أن استمرار التنسيق الأمني مع أجهزة المحتلين باق..

المفارقة، ان البعض يحاول اظهار ذلك التمسك بما هو بات ضررا وطنيا، وكأنه "التزام" من بين عناصر الاتفاقات الموقعة، وهذا الكلام "نظريا" يبدو وكأنه صواب، لكن التضليل والتدليس السياسي هو ما يغلف ذلك..

التنسييق الأمني وفقا للاتفاقات الموقعة، بين منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة الكيان، جاء في سياق العمل التبادلي، اي أن مقابل التنسيق يتم الالتزام باعادة الانتشار لقوات الجيش الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية، بحيث يتم ذلك خلال 18 شهرا، وتصبح المناطق المسماة "ج"، عدا مواضيع الحل النهائي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ذلك فلسفة التنسيق الأمني..

لم يكن النص مجانيا، او عملا إحاديا الجانب، طرف يرسل هو الفلسطيني، وآخر يستقبل هو الاسرائيلي، عندها يكون ذلك احد أشكال "التعاون الخاص"، وله مسميات مختلفة، مفروض، ولذا ليس هو ذات التنسيق الذي جاء نصه في الاتفاقات الموقعة..

وعل من يتحدث عن "قداسة التنسيق الأمني" مع دولة الكيان، يعود الى فترة ما قبل "عهد الرئيس عباس"، وكيف كانت "العلاقة التبادلية"، وشهدت "حالات تشابك مسلح وشعبي" عندما حاولت حكومة نتنياهو المساس بالأقصى عام 1996 فيما عرف بـ"هبة النفق"، وتعددت أشكال "المواجهة الشعبية – العسكرية"، ما أدى الى قيام جيش الاحتلال شن "حرب عسكرية شاملة" ضد المؤسسة الأمنية، مراكز زعناصر وقيادات، بعد أن لعبت دورا مركزيا في دعم المواجهة للعدوان الأميركي – الاسرائيلي بعد قمة كمب ديفيد وزيارة الفاشي شارون الى القدس..

تجربة تعكس تماما، ان "التنسيق الأمني" في زمن الخالد ياسر عرفات استند الى جوهر الاتفاقات، رغم الانتكاسات التي أصابتها، الأقرب الى "التبادلية" منها الى "التبعية"..

ولذا ما هو قائم اليوم في الضفة الغربية، لا يمكن له اطلاقا ان يحمل سمة "التنسيق"، حيث أن الطرف الاسرائيلي حرق كل ما عليه من واجبات في الاتفاقات، بل قام بتعزيز أشكال اعادة سيطرته على الأرض الفلسطينية، ارض "دولة فلسطين" وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012..الى جانب اعادة احتلال مناطق مختلفة من تلك التي مفترض أنه انسحب منها، وبات اختراق قوات الاحتلال للمنطقة "أ" حدث يومي ، بل وطبيعي ، وصل الى تدنيس حرمة منزل الرئيس عباس، دون اي غضب أو احتجاج رسمي او شبه رسمي..

لذا القائم هناك، يجب أن يحمل اسما وسمة أقرب الى "التعاون المفروض" من طرف على طرف..

ولأن الحديث عن "التنسيق الأمني" في الضفة يحتل الصورة الأشمل، فذلك لا يجب أن ينسينا أن هناك وجه آخر، يجب الإشارة اليه، هو القائم في قطاع غزة..

حركة "حماس" تشن هجوما لا يتوقف ضد استمرار "التنسيق الأمني"، وهي على حق كامل، ولكنها وبشكل غريب تتجاهل الواقع الأمني في قطاع غزة، سواء ما يتعلق بالأمني الحدودي بين قطاع غزة ودولة الكيان، أو في تلك الخاصة بالمساحة الأمنية البحرية..

حركة حماس، لا تترك وسيلة من اسطولها الاعلامي، دون أن تشن حربها "الكلامية" ضد اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات، ولسنا في معرض نقاشها الآن فيما تقول، لكننا سنتوقف أمام المسالة الأمنية في القطاع وفقا للأتفاقات..

حركة "حماس" تشكل الآن قوة حماية خاصة ليس لحدود القطاع مع اسرائيل فحسب، بل أنها لا تزال تحافظ على جوهر المنطقة الأمنية الخاصة التي تمتد من 500 – 800 متر على طول قطاع غزة، حيث لها شروط أمنية كاملة، لا تزال حماس تلتزم تماما بها، رغم خروج قوات الاحتلال من القطاع، وقوة حماس الأمنية هي الآن التي تمثل "ضمانة أمنية" في تلك المنطقة..

ولا نود الحديث عن منع القوة الأمنية الحمساوية لأي عمل عسكري ضد إسرائيل، ما لم تشن حربا على قطاع غزة، ولكن نكمل أن حماس أعادت تثبيت اتفاق أمني بصورة أكثر هزالة مما ورد في اتفاق اوسلو، الخاص بالمساحة الأمنية البحرية في الاتفاق الذي وقعته مع الكيان برعاية "حكم المرشد" في نوفمبر 2012، حيث مست بالمساحات الأصلية في الاتفاق وقلصتها تحت ضغط اخواني اميركي، قادته هيلاري كليتون في حينه، وقدمت الشكر للرئيس الإخواني مرسي على ما قدمه لهذا الاتفاق من ترضية لاسرائيل..

ودون التوقف عند النص، يبقى السؤال، لماذا تتمسك حماس بتلك الاتفاقات، وتحافظ عليها، بعد خروج قوات الاحتلال من غزة، ولما تلتزم التزاما حديديا بها، بل وبشكل يفوق ما كان قبل فوزها بالانتخابات قبل عشر سنوات، رغم أن الظروف السياسية – الأمنية أكثر ملائمة لها كي تكسر تلك الاتفاقات..

الواقع أن حركة حماس، تمارس العمل وفق مبدأ "التفاهم الأمني" القائم، بحرص شديد، وعمليا هو الوجه الآخر للتنسيق القائم في الضفة، آخذين بعين الاعتبار ظروف كل من الضفة والقطاع..

حماس تلتزم بكل ما ورد في الاتفاقات الأمنية، وترفض كل ما بها من عناصر سياسية، ترفض ما تقوم به أجهزة الرئيس عباس، وتمارس ما ترفضه بطريقة أخرى..

من يريد رفض التنسيق الأمني وجب عليه أولا ان يكسر "التفاهم الأمني"، وغير ذلك تكون "حربا" لغايات غير التي يجمع عليها الكل الوطني، عدا قطبي الأزمة الوطنية..

تنسيق الرئيس عباس وأجهزته مع جيش الاحتلال يجد وجهه الآخر في تفاهم حماس وأجهزتها الأمنية مع جيش الاحتلال..

الواجب وحدة النضال ضد التنسيق الأمني في الضفة والتفاهم الأمني في غزة..تلك هي المعادلة التي يجب أن تكون!

ملاحظة: قبل عشر سنوات فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية..وبدلا من تطور النظام السياسي الفلسطيني فتحت تلك النتيجة الباب لأحد أكبر مصائب

الشعب الوطنية ..انقساما مستمرا منذ العام 2007 شهد أكبر حملة لتهويد القدس والضفة..وحصار للقطاع مع 3 حروب!

تنويه خاص: عادت لغة الخطوط الحمراء في الحديث الاعلامي..حماس تعتبر ان حياة الأسير الصحفي القيق "خط أحمر"..القدس ايضا كانت "خط أحمر"..مش هيك يا ابوالعبد..شو أخبار التهديد اياه!

"تهديد يعالوني" الى "أهل الغفلة"!

كتب حسن عصفور/ لا تنفك دولة الكيان على التعامل الاستخفافي والمهين مع "الطرف الرسمي الفلسطيني"، بل وتتصرف في مناحي عدة وكأنه لم يعد قائما، وغير ذي صلة بالتطورات الجارية في شمال "بقايا الوطن - قدس وضفة"..

تمارس عملية تهويد في سباق يفوق جدا قدرة من يتحكم بفعل فاعل بمصير الشعب الفلسطيني، من أجل تكريس "دولة يهودية" في حدود الاسطورة التوراتية مضافا لها ما اغتصبته في زمن غابر من أرض فلسطين التاريخية..

دولة الكيان، عبر النشاطات الاستيطانية، هي بالواقع تقوم بعملية تهودية شاملة، وفق المفهوم التوسعي الديني، باعتبار أن بعض مناطق الضفة والقدس هي "قلب دولة اليهود"، إسطورة دينية يتم تحويلها الى "حركة فعل سياسي"، والحق أنها أخطر حرب تشن على أرض دولة فلسطين المعترف بها عالميا، وهي "أم المعارك" الراهنة، مع الاعتذار للرئيس محمود عباس الذي قرر أن لا أحد يفرض عليه "معركة"، مع أنه لا يتناسى الكلام عن الاستيطان، لكنه يتجاهل و"فرقة الصوت والضوء"، العملية التهويدية اليومية، التي تفوق بخطرها السياسي الاستيطان ذاته..

الاستخاف الاسرائيلي بالطرف الفلسطيني بات حاضرا بقوة في الآونة الأخيرة، رغم كل الرسائل الودية جدا، التي ترسلها الرئاسة الفلسطينية وفريقها الخاص، وآخر رسائلها، ذلك الوفد الأمني الذي التقى بنتنياهو دون علم "المؤسسة الشرعية" بل واحتيالا عليها وقراراتها..

ونموذجا من المفيد، ان تقرا "مؤسسة الرئاسة" تصريحات وزير حرب دولة الكيان موشيه يعالون، توضيحا للمطالبة بشن "عملية واسعة" في الضفة الغربية لوقف "هبة الغضب" الشبابية الفلسطينية، كما حدث بعد عام 2000، من اعادة احتلال الضفة وتدمير المؤسسة الوطنية بشقيها الأمني والمدني، ولاحقا حصار الخالد ابو عمار، الى أن تم اغتياله علانية..

وزير الحرب الاحتلالي، أكد، انه "لا يجب حاليا شن عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية على غرار عملية السور الحامي"،

لكنه قال ان، "اسرائيل ستشن مثل هذه العملية اذا اقتضت الضرورة ذلك، إلا ان قوات الجيش تعتقل كل ليلة فلسطينيين ضالعين في الارهاب دون الحاجة الى عملية واسعة".

أن تأتي هذه "التهديدات العلنية" بعد ساعات من "لقاء وفد عباس مع رأس الفاشية الحاكمة" نتنياهو، ليس استخفافا بهم فحسب، بل هو أيضا "تهديد خاص" لهم كي يستمروا بالدور الأمني الذي يقومون به، وأوضحه الرئيس عباس أخيرا، بمنع أي عمل ضد الاحتلال يراه "غير سلمي"، دون أن يحدده تعريفا للطابع السلمي المقصود..

تصريحات يعالون، باعادة احتلال الضفة، ليس كلاما مرسلا، كما هو كلام أصحاب العبارة العنترية بأن "جهنم ستفتح على اسرائيل لو حدث كذا أو كذا..ولم تفتح لا جهنم ولا حتى نار كانون" من المهددين، بل فتحت بعضا من نار الشعب عبر هبة الغضب..

عندما يتحدث وزير حرب دولة الكيان، بأن اعادة احتلال الضفة قائم، وعند الضرورة، يجب أن تتعامل معه "الرسمية الفلسطينية" بكل الجدية الحقيقة، مفترضين أنها اهتمت بها أصلا، وعليها الرد السريع على تلك التهديدات العدوانية، ولا تنتظر دهرا، ولا تكتفي ببيان لو فكرت الرئاسة باصداره..

منطقيا، يجب أن يشكل تصريح يعالون، حافزا ودافعا للرئاسة والرسمية الفلسطينية للتحرك السريع وقطع الطريق على "مخطط المحتلين"، واعلان دولة

فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة قبل أن تكمل دولة الكيان مخططها "التهويدي"..

هل تنتقل الرسمية الفلسطينية من البحث في بعض من "جوانب المسألة الوطنية" الى الجوهري فيها..الذهاب الى مجلس من أجل لقرار جديد حول الاستيطان "جهد مشكور"، كما أن السعي لعقد مؤتمر دولي، وهذا ما سيكون له وقفة خاصة وتفصيلية على ضوء تصريحات فرنسا، أيضا عمل محمود..

إلا أن هذا يجب أن يأتي بعد اتخاذ القرار الجوهري أولا، وهو اعلان دولة فلسطين، كي تصبح هي "الحقيقة السياسية" التي يجب التعامل معها، وأن يكون بحث الاستيطان في أرض دولة فلسطين المحتلة، وليس في الأراضي الفلسطينية المحتلة..والفرق القانوني - السياسي كبير بين هذه وتلك، ولا نعتقد أن هذا يغيب عن فريق الرئيس عباس..

"التهديد اليعالوني" يفترض أن يمثل حافزا لفريق الرئاسة من أجل تطوير "أدوات الرد والفعل"، والانتقال من مربع "سوف نعمل..لو استمرت.." الى "قررنا نعمل لأنه أصبح.."..

هل يحدث ذلك، أم يراه البعض - المحبط من شعبه لأنه قرر أن يبقي روح الخالد الكفاحية مشتعلة - ، "كلاما في واد غير واديهم"!

ملاحظة: ماذا تعني عبارة "تجديد شرعية الرئيس محمود عباس"، التي أطلقها المسؤول الفتحاوي الرجوب..عبارة لها ما لها وعليها ما عليها..وكله بحسابه والعداد بيعد لما بعد الرئيس!

تنويه خاص: فعلا الجاسوسية كما الرأسمالي التاجر لا وطن لهم ولا دين عندهم الا ما يخدمهم..امريكا وبريطانيا تتجسسان على "صناعتهم دولة الكيان"..طبعا مش ناسيين كمان أن دولة الكيان تقوم بما هو أسفل..بولارد نموذجا!

حديد العلاقة مع الكيان أولا بوابة المصالحة الوطنية!

كتب حسن عصفور/ عمليا، لم يعد هناك أي ضرورة لكل ما له صلة بالاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية، من الناحية النظرية، وغالبها من الناحية العملية، فدولة الكيان قامت رسميا باغتيال تلك الاتفاقات خلال مراحل متلاحقة، بدأت فعليا باغتيال اسحق رابين ثم انتخاب المعادي الأول لها، نتنياهو، رئيسا للحكومة عام 1996، ثم كانت قمة كمب ديفيد عام 2000 لتبدأ المرحلة الثانية، لترتيب اعادة احتلال الضفة الغربية وتدمير المؤسسة الوطنية الفلسطينية بكل اشكالها، في الضفة والقطاع..

وجاءت المرحلة الثالثة، لتؤكد ان المسمى باتفاق السلام مع دولة الكيان، في العصر الراهن، بات مستحيلا، باغتيال الخالد ياسر عرفات عام 2004، اغتيال فتح الباب لمرحلة تاريخية من الصراع بين الشعب الفلسطيني ودولة الارهاب اسرائيل..

واعقبها الارهابي شارون باعلان خطة الخروج من قطاع غزة، ضمن ترتيبات خاصة، كجزء من التخلي الرسمي عن الاتفاقات الموقعة بين الطرفين، مضافا لها فرض شكل جديد من الحصار والعدوانية ضد قطاع غزة، جسدتها 3 اشكال من الحروب، في أقل من 6 سنوات، تركت قطاع غزة شاهدا حيا على جرائم الحرب المعاصرة..

ورغم انتخاب الرئيس محمود عباس، ورسالته "السياسية الخاصة جدا" بالتمسك المطلق بالاتفاقات دون اي اهتزاز، رغم كل ما سبق سلوكا وجرائما وانسفا لأسس علاقات متفق عليها، واعلانه الصريح رفض كل أشكال المواجهات مع دولة الكيان، وجيشها الاحتلالي، والقبول بأي مبادرة اميركية تعرض عليه، بدأها برفض مقترحات أولمرت حول مشروع لتسوية مقبولة، عرض للمرة الأولى اعادة الأحياء العربية في القدس المحتلة، وما يقارب من 95% من الأرض المحتلة، مع تبادلية محددة تصل بالنسبة الى ما يقارب 100%، لكن الرفض الأميركي للعرض أدى لرفض الرئيس عباس بالتبعية..

وانخرط لاحقا بـ"قمة أنابوليس" نوفمبر 2007، والوعود الجديدة لمكأفاة الرئيس عباس لرفضه مقترح اولمرت، لكن كل ما كان بات في خبر كان..

وبدلا من الاستجابة الى مسار الرئيس عباس "السلامي جدا"، اتجهت دولة الكيان للمسارعة غير المسبوقة لتهويد الضفة والقدس، وتحول المشروع الاستيطاني من "بناء انتقالي" الى "سكن دائم"، وتحولت "المحطات الاستيطانية" الى مدن وبلدات تتجاور مع الفلسطينية، بل أن هناك جديد "مشترك" اصبح نموذحا لـ"المشاركة" كما قال رئيس دولة الكيان..تآخي استيطاني مع البعض الفلسطيني!

وحتى قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين 19/ 67 لعام 2012، تم اعتقاله من قبل الرئيس عباس وفريقه، كي لا تغضب امريكا وحكومة نتنياهو..

ودون المرور على تفاصيل الالغاء الرسمي للاتفاقات من طرف نتنياهو، فقد أعلنها صراحة أكثر من مرة، ان لا تسوية ولا تفاوض دون اعتراف الطرف الفلسطيني باسرائيل كـ"دولة لليهود"..باختصار تلك هي المسألة..

ولأن الرئيس عباس تحدث بدل المرة الواحدة عشرات المرات، آخرها في مدينة بيت لحم في بداية العام الحالي (6 يناير 2016)، انه لا يمكن الاستمرار في هذه العلاقة مع اسرائيل..وقالها باللغة الدارجة "حلوا عنا"..ولكنه لا زال متسمكا بها هو أكثر من كل الآخرين!

ومضافا لكل ذلك، كمية الاهانات السياسية والشخصية للرئيس عباس وفريقه التي تقوم بها أدوات الاحتلال شبه يومي، ما أدى الى انفجار "هبة الغضب" الفلسطينية منذ الفاتح من أكتوبر الماضي، هبة أعادت الحضور الكفاحي للشعب الفلسطيني محليا واقليميا ودوليا، هبة أعلنت قطع العلاقة مع الكيان وحرق الاتفاقات القائمة، الا أن الرئاسة الفلسطينية وفريقها لا زالوا مصرين بأنها خيارهم الخاص، رغم "الهمهة اللغوية"..

خيار لم يعد يتفق مع خيار الشعب الفلسطيني، بل ولا يجد قبولا رغم كل المهانة التي يحملها، من قادة دولة الكيان، التزام من طرف واحد، تحول الى مشهد خنوع من طرف واحد..

وعليه يصبح لزاما وقبل الحديث عن أي مصالحة وطنية وانهاء الانقسام، وتشكيل حكومة جديدة، تحديد العلاقة مع دولة الكيان ومسارها، والبداية تكون بوقف العمل بكل الاتفاقات معها وليس التنسيق الأمني فحسب، على ضوء ما

كان، واحتراما لإرادة شعب خرج حاملا روحه للرد على العدوانية الإحتلالية الجديدة، انتصارا للكرامة الوطنية ولحماية المشروع السياسي الفلسطيني..

دون ذلك يصبح كل حديث عن المصالحة وانتهاء الانقسام كاذب بامتياز!

ملاحظة: تعليق عمل الجامعة الاسلامية، القلعة الحمساوية، التي كان لها دور كبير لتوسيع قادة حماس يمثل مؤشرا أن ما "حك جلدك غير ظفرك"..رسالة الى قيادة الحركة!

تنويه خاص: غزة بدأت تتحرك رفضا للظلم والعتمة المفروضة عليها..غيث الحراك من وسط القطاع، كما كان يوما في رفح..الغضب قد ينفجر في اي لحظة..فلا تراهنوا على القوة الأمنية المفرطة!

"خطوة حمساوية" نحو "فك عقدة" أزمة المعبر!

كتب حسن عصفور/ بعد أن فتحت قيادات حمساوية، داخل القطاع وفي المنافي، نيرانها مختلفة الأنواع، ضد المبادرة الفصائلية لحل أزمة معبر رفح، لم تجد أمامها للخروج من "المأزق" سوى السير في "الممر الاجباري" الذي توافقت عليه الفصائل، ونال رضا الرئيس محمود عباس وحكومته في رام الله..

لأول مرة منذ زمن بعيد، تعلن حركة حماس، رسميا، انها على إستعداد لتسليم المعبر الى جهة خارج شروطها الوظيفية المغلقة، ووافقت في اللقاء الفصائلي على أن تقوم "لجنة وطنية بالاشراف وإدارة المعبر"..

اقتراح يحمل ما يجب التفكير به، قبل أن تسارع بعض الأطراف برفضه، دون تدقيق في جوهر الفكرة والبحث عن تطويرها بما يمثل "إختراقا جديا" في الأزمة المستعصية، لوضع نهاية للمأساة الكبرى التي يعيشها أهل القطاع وحدهم، دون غيرهم من بقية أهل فلسطين..

المقترح الحمساوي، يحتاج الى مزيد من التدقيق الإجرائي والسياسي في آن، بدلا من التسرع لرفضه، ورؤيته وكأنه رفض للمبادرة الفصائلية، وهذا موقف لا يستقيم مع قراءة متأنية للمشهد الخاص في هذه الأزمة..

بداية لا يجب التعامل مع أي مقترح بلون الأبيض والأسود، أو التعامل مع الأمر على قاعدة ، نعم أم لا، فتلك طرق بالية للبحث عن فكر توافقي لو كان الهدف فعلا "حل أزمة" وليس البحث عن إدامة أزمة لادانة طرف لحساب آخر..

أزمة معبر رفح، تستحق الجهد الشامل والعمل المثابر بعيدا عن أي محاولات تربص بهذا أو ذاك، ودون العمل على استغلال الأزمة الخاصة لتحقيق مكاسب خاصة، يعتقد البعض أنها قد تكون رافعة لمقماهم في المشهد الفصائلي العام..

لذا البداية، بدراسة مقترح حماس، على قاعدة علاقة اللجنة المقترحة، بالشأن الوطني العام، فهل هو جزء من تشكيل "لجنة وطنية شاملة وعامة" تعني بكل الشأن الغزي، أمنا واقتصادا، لجنة مؤقتة تتولى تنظيم العلاقة مع حكومة الرئيس عباس الى حين الاتفاق على حكومة وحدة وطنية حقيقية وليس تركيب لفصيلي الأزمة..

هل ستكون تلك اللجنة مسؤولة عن الأمن العام في منطقة المعبر والحدود بشكل تام، وتكون جزءا من جزءا من اللجنة السياسية العليا المفترض ان تكون..

التمترس خلف مقترح الفصائل كما ورد دون تدقيق، فقد يكون معبر لادامة أزمة المعبر، خاصة وأن هناك أطراف غير فلسطينية، تعمل جاهدة لإدامة أزمة المعبر كراهية في مصر، وتآمرا عليها لاستغلال المعاناة الانسانية لما يقارب من مليوني انسان، لا مخرج لهم للعالم الخارجي الا معبر رفح، وكل المعابر الإخرى بيد دولة الكيان المحتل، وليس دقيقا القول أن ذلك شأن مصري خاص، كما تحدث الرئيس عباس وقد جانبه الصواب السياسي..

عمليا، الملاحظات والأسئلة ايضا على مبادرة الفصائل تبقى حق وليس كفر، فهي مبادرة وليست نصا "مقدسا" يمنع المساس به، خاصة وانها تحمل أيضا ما يستوجب السؤال، وتحديدا ما يتعلق بدور حرس الرئاسة الأمني، سواء العدد أو المرجعية أو الاقامة، وغيرها من الأسئلة التي تستحق التفكير والجواب، فليست

القضية أن تعرض فكرة وتبدو في شكلها مثيرة، وعند فحصها يكتشف الانسان أنها أكثر من الخيال في الزمن الراهن..

مطلوب الاستفادة من حوارات سابقة، واتفاقات سابقة، فليس المهم توقيع اتفاق أي اتفاق، لكن الأهم ان يكون اتفاق قابل للتنفيذ والحياة ايضا..

تلك المهمة الأساس للفصائل في حوارها نحو حل أزمة معبر رفح، التي باتت "أزمة وطنية سياسية"، والبحث في مختلف مكوناتها بعيدا عن أي من مظاهر "المنكافة السياسية" او "الاستغلال السياسي"، فليس كل من يذرف دمعة على مأساة أهل القطاع صادقا..

العمل الجاد، بروح الانتماء للوطن، وليس لغيره تصبح الطريق أقصر لإيجاد حلا لأزمة لم يعد استمرارها محتملا..

ملاحظة: حسنا عاد الرئيس محمود عباس الى "الحق القانوني"، ويعيد لمجلس القضاء اختيار رئيسه، بعد فشل فرض مرسوم رئاسي خارج القانون..الأهم الإلتزام وليتها تصبح عادة رئاسية..معقول يحدث..ممكن ليش لا فالزمن يسير بأسرع من الضوء!

تنويه خاص: لو كانت مناصب نتنياهو التي يحملها مع أي مسؤول غير يهودي لما صمت الاعلام الغربي، رئيس وزراء ووزير 4 وزارات ورئيس حزب..تخيلوا الأمر في بقايا الوطن..يا فضيحتنا الكبرى!

رسائل نتنياهو الى حماس..مديح ووعيد!

كتب حسن عصفور/ اصاب بعض من مريدي حركة "حماس" غضبا غريبا نتيجة كشف حقيقة "التفاهم الأمني" القائم بين الحركة المسيطرة على قطاع غزة، بالقوة الجبرية، ودولة الكيان الاسرائيلي، واعتبروا ذلك تضليل وضلال سياسي على حركتهم "المقاومة"، والتي تشكل رأس حربة في مواجهة دولة الكيان..

دون الخوض في جدل لا يفيد كثيرا، مع من يصر على أن يعيش في "جلباب الخداع الذاتي"، فكل أهل القطاع وفصائله السياسية، وغالبية قيادة حماس السياسية والأمنية يعلمون تماما تلك الحقيقة، وأن ما هو قائم تجسيد لـ"تفاهم أمني" بين اسرائيل وحماس..

ولكي لا يبدو أن الأمر به اعادة تكرار للواقع، نشير الى تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي مساء الاربعاء 27 يناير 2016، عندما قال أن حماس تقوم بمنع الفصائل من القيام باطلاق الصواريخ والرصاص على اسرائيل، وهو بهذا يشير الى ما يراه "إيجابا" لدور حماس الأمني، لكنه أيضا، أكد، بأن ذلك ناجم عن إدراك حماس لما سيكون من رد قاس جدا لو لم تفعل ذلك..

تصريح نتنياهو، جاء خلال استقبال رئيس الوزراء اليوناني، - بات صديقا خاصا لدولة الكيان - ، ولذا لم يكن هناك مؤشر ما على تطرق نتنياهو للحديث عن حماس وغزة، ما لم يكن "وفد الرئيس محمود عباس الأمني"، الذي التقاه قبل ذلك بفترة قصيرة ناقش معه أحداثا خاصة، عكسها رأس حكومة الاحتلال تصريحا سياسا مفاجئا..

الأهم هو انها المرة الإولى التي يتحدث فيها بيبي بهذه "الايجابية" عن دور حماس الأمني في حماية الحدود مع اسرائيل، وكشفه قيامها كـ"حارس أمني" لمنع اي عمل عسكري من قطاع غزة ضد دولة الكيان، وهذه الحقيقة السياسية التي تتهرب قيادات حماس الاشارة لها، بل وتهاجم ليل نهار الرئيس عباس وأجهزته التي تنسق مع دولة الاحتلال، متجاهلة دورها الأمني الخاص في حماية الحدود..

والأغرب، هو أن نتنياهو تجاهل كليا ما تقول عنه حماس أنه "تحضيرات عسكرية" ليوم "المواجهة الكبرى"، بل أن هناك حركة انفاق يتم الكشف عنها، دون ان يعتبرها نتنياهو "خطرا أمنيا"، ما يطرح علامات استفهام خاصة حول طبيعة تلك الأنفاق..

ولم يشأ رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ان يكتفي باشارة "المدح الايجابي" لحماس، لكنه أكد بأنها تعلم يقينا بأنها لو لم تفعل ذلك سيكون "الرد قاسيا جدا"، رسالة تهديد ووعيد واضحة جدا، إما الالتزام الكامل بدور "الحارس

الأمين" للحدود بين قطاع غزة واسرائيل او "العقاب الشديد"..هي بعضا من "سياسة العصا والجزرة"..

وقبل حديث نتنياهو ذلك، اشارت مصادر في دولة الكيان، أن اي عمل عسكري من غزة ضد اسرائيل سيعني الغاء كل "التسهيلات" التي منحت لقطاع غزة، دون تحديد تلك "التسهيلات"..

أن يقول نتنياهو ما قال، ربما يراه البعض حديثا عابرا، ولا يمثل أي أهمية سياسية، بل وقد يخرج بعضا ممن يعيشون في "جلباب الخداع"، أن "المقاومة مستمرة" وما يحدث من حماية الحدود هو "شكل من اشكال المقاومة"..

لكن، وافتراضا بـ"حسن نوايا" حماس في حراسة أمن اسرائيل، فما قاله نتنياهو بالتهديد والوعيد، لم يقم أي من قيادات حماس ولا ناطقيها بالرد عليه، بل ولم تحاول وسائل اعلامها اعادة نشر اقواله التي أعلنها..فهي لم ترد ولم تنشر، ولا نظن ذلك من باب "السهو والنسيان الإعلامي"..

وبالقياس السياسي، لو قال نتنياهو ذلك "المدح الايجابي" في أجهزة أمن الرئيس عباس، لكان ذلك الخبر الأهم في كل وسائل اعلام حماس والحركة الإخوانية واعلامها، ولقامت أقلام من كل الجنسيات بالتعليق والتحليل على مخاطر ما قال بيبي..كما حدث مع اقوال اللواء ماجد فرج، المرفوضة شكلا وموضوعا، ولا مبرر لها وهي سقطة سياسية..

لكن اليس ما قاله نتنياهو عن "حراسة حماس الأمنية" للحدود هو ايضا شكل من اشكال منع المقاومة، اذا اعتبرت أن اسرائيل دولة محتلة ومعادية، وأن حماس كانت تمارس ذلك بشكل مستمر قبل وصولها الى السلطة، ولم تقبل يوما اي نصيحة بعدم ممارسة تلك الأعمال، لانها رأت فيها مقاومة مشروعة..

اليوم، هي تقوم بالمنع الاكراهي، وعقوبة كل مخالف تبدأ بالاتهام بأن من يطلق اي رصاصة هو "عميل" او لو أرادت تحسين الإتهام تراهم "مخربين" على "مشروع المقاومة"..

لتقل حماس ما تقول في وصف دورها الشرطي في قطاع غزة لصالح الكيان، لكن لما لا ترد على تهديد نتنياهو لها، كما تفعل في أي مساس بها من أجهزة الرئيس عباس..

تصريحات ورسائل نتنياهو الى حماس درس سياسي خاص جدا، أن اللغو المستمر عن مشروع المقاومة بات ماضيا، وما هو حاضر دورا أمنيا في حماية حدود دولة الكيان..تلك هي الحقيقة ما لم يكن لحماس رأي عملي آخر..

ملاحظة: أن ينفي "كبير المفاوضين الفلسطينيين" خبر لقاء نتنياهو بوفد "أمني فلسطيني" ثم يحدث اللقاء، يشير الى أنه خارج "الفعل الخاص"، وأنه لم يعد "الرجل المناسب" بعد تصريحه عن أن الرئيس الفعلي في الضفة هو جنرال اسرائيلي.، الكلام عليه جمرك يا دوك!

تنويه خاص: بماذا يمكن تفسيرلقاء "الوفد الأمني العباسي" برأس حكومة الاحتلال..المسألة تتجاوز "تسهيلات اقتصادية" بكثير..التسهيلات لها عنوان آخر يا سادة..عفكرة لا تخافوا أيام واعلام الكيان سيفضح كل ما حدث..وانا لمنتظرون!

سيناريو اسرائيلي لما بعد عباس: "فوضى" في الضفة و"دولة" في غزة!

كتب حسن عصفور/ منذ نشر نتائج استطلاعات رأي، نفذتها مراكز فلسطينية متعددة، أجمعت على انحدار شعبية الرئيس محمود عباس الى درجة غير مسبوقة، البعض منها طالب وبنسبة تصل الى الثلثين برحيله، والحديث يتصاعد بشكل تدريجي وممنهج فيما بات يسمى اعلاميا، "مرحلة ما بعد عباس"..خلافة أم مشهد مفتوح لكل الاحتمالات..

فلسطينيا، الحديث عن ذلك، لم يخرج عن باب "الهمهمات السياسية"، او تناولها فيما يعرف باللهجة الدراجة "وتوتة هامسة" خاصة في مناطق شمال "بقايا الوطن - ضفة وقدس"، بينما الحرص أكثر في قطاع غزة، نظرا لأن البعض يرى الحديث عن ما بعد عباس قد تستغله حركة "حماس"..

وسواء كان الحديث "همهمة كلامية أو وتوتة"، فإنه أصبح واقعا لابد منه، وهو بالمناسبة لايمس مكانة الرئيس عباس، وليست "مؤامرة" ضده، كما تشيع أجهزته الأمنية وبشكل هزلي نادر، كون الموضوع يتناول ما بعده، وما يجب أن يكون قانونا وسياسة لحماية "المشروع الوطني"، مما يعد له من قبل دولة الاحتلال حكومة وأجهزة أمنية، ومؤسسات اعلامية..

لا يمر يوم تقريبا، دون أن تجد مسألة "ما بعد عباس"، حاضرة بقوة في المشهد الاسرائيلي، سواء كانت تصريحات لمسؤولين حكوميين أو قادة أجهزة أمنية، تقارير وتحليلات لصحفيين ولما يسمى بخبراء الشأن الفلسطيني..

ومتابعة لما ينشر هناك، في دولة الكيان، يمكن قراءة المشهد الذي تعمل من أجله، استعداد سياسيا وأمنيا لما تراه قادما..

المسألة الرئيسية التي تسود في دولة الكيان، ان "إنهيار السلطة الفلسطينية" بات "حتميا، وأن "القطار قد غادر المحطة"، والسلطة في حالة "إنهيار في الوقت الحالي، وبأن ما سيتبع ذلك سيكون حالة من "الفوضى"، كما قال الليكودي زئيف إلكين عضو "المجلس الوزاري الأمني المصغر"، في مقابلة صحفية نشرت يوم 17 يناير 2016..

كلمات لا تحتاج لكثير من الشرح، خاصة انها مختصرة جدا، ولكنها واضحة جدا، من يتحدث عنها هو أحد أعضاء فريق "صناعة القرارات الاستراتيجية" لدولة الكيان وفيها، وعليه، لا يمكن تجاهلها، او الاستخفاف بها، لو أن هناك "مؤسسة فلسطينية رسمية جادة"..

وفي غياب ذلك " المؤسسة الرسمية"، نرى أن ذلك القول، هو المؤشر الأول على ما تريده دولة الكيان، لخطتها بعد رحيل عباس، العمل على نشر الفوضى بكل اشكالها في الضفة الغربية، "اقتتالا داخليا"، بين أطراف وقوى، صراعا مسلحابينالأجهزة الأمنية وميلشيلت قد تنشأ أو أجنحة مسلحة لفصائل، وكما أسماها الوزير الليكودي، بـ"حرب الكل ضد الكل، صراع على الورثة، وكل ما يتبع من ذلك".

ومن باب مخاطر"الفوضى الشاملة" ولمنع "حرب أهلية" تهدد أمن اسرائيل وجوارها، فأنها تعلن اعادة "سيطرتها العسكرية الكاملة" للضفة والقدس، الى حين "ترتيب المشهد السياسي"..

سيناريو اسرائيلي، هذا لم يعد خافيا، بل أصبح حديثا علني في اعلام دولة الكيان، وهناك تسريبات بعضها للترهيب وبعضها قد يكون حقيقة، تقوم بنشرها تلك الوسائل، بأن دولة عربية استدعت أحد اعضاء مركزية فتح ووعدته بتقديم 50 مليون دولار لمساعدته في "حرب الخلافة"..تسريبات قد يراد منها تسريع ما اسماه الوزير الليكودي "حرب الكل ضد الكل"، لكن الأكتفاء باعتبار ذلك كلاما اعلاميا، سيكون هو الخطر الأكبر..

ولأن دولة الكيان، تعمل بلا كلل لتمكين "مشروعها"، وتحضيرا لما بعد "انهيار السلطة ونهاية عباس"، فهي لا تقف عند حدود نشر الفوضى وتغذيتها الى الحد الأقصى لتصبح أقرب الى "حرب أهلية"، لكنها ايضا تعمل على الدفع نحو خلق "البديل السياسي" المؤقت للحالة الفلسطينية، لإقامة كيانية "دولة غزة"..

ورغم أن الحديث عن ذلك "الخيار" قد تراجع في الأشهر الأخيرة، لكن الكشف الاسرائيلي عن مشروع إقامة "جزيرة خاصة في بحر غزة" تشمل ميناء ومطارا ومحطة للطاقة كخيار لفك الحصار عن القطاع، ليس سوى أحد عناصر دفع "فك ارتباط القطاع عن الضفة" وتكريس "الفصل الجغرافي - السياسي"، ما يؤدي عمليا في ظل اعادة احتلال الضفة الغربية، الى اعتبار قطاع غزة، "الكيانية الفلسطينية" الوحيدة التي استمرت بعد تدمير مؤسسات السلطة في الضفة بالقوة العسكرية..

ركيزتا المشروع الاسرائيلي لما بعد عباس هما: فوضى وحرب الكل ضد الكل في الضفة..وحالة كيانية في غزة أقرب الى "دولة"..

هل هذا قدر، بالتأكيد لا، لكن منعه أو حصاره بيد الرئيس محمود عباس، باعتباره بات "الحاكم المطلق" في "بقايا الوطن" فلسطينيا، كون الحاكم المطلق الفعلي هو دولة الكيان وجيشها، لو أراد ذلك..

والبداية تكون برفع الحصارعن الإطر الشرعية الفلسطينية، في المنظمة والسلطة مؤقتا، لجنة تنفيذية ومجلس تشريعي، الى حين أن يقرر اطلاق سراح دولة فلسطين، بما يتيح لها تشكيل "برلمان مؤقت" يكون هو الحاضنة القانونية للشرعية الفلسطينية، والجدار الواقي لها رسميا وسياسيا، من اي عبث قادم..

وغير هذا، يصبح هناك "شريك فلسطيني من الباطن مع دولة الكيان" لتنفيذ المخطط الأسود المعد للمستقبل القادم..ذلك هو الطريق الوحيد، لقطع السبل على مشروع دولة الكيان، ووأد أي مشروع سياسي بديل لدولة فلسطين..دولة في غزة بسلطة حمساوية تستمر الى حين ترتيب المشهد السياسي في الضفة الغربية، وفتح الباب لاقامة "حالة كيانية" في الضفة ترتبط بـ"كيانية غزة" في إطار ما يعرف "دولة الجدار"..!

الانذار واجب..ودق الجرس للخطر الكامن فرض سياسي..والصمت عليه ليس جريمة وطنية فحسب، بل يصبح "خيانة وطنية"!

ملاحظة: ملفت للإنتباه أن طرفي الأزمة عادا للحديث عن "تفعيل" اتفاقات المصالحة، دون تحديد سياسي، وأن آلية البحث عادت "ثنائية قطبية" برعاية قطرية..مسبقا نقول : الهدف ليس مصالحة وطنية بل ترتيبات سياسية الكشف عنها لن يطول!

تنويه خاص: صمت الفصائل الفلسطينية على حديث الرئيس عباس بالغاء قرارات الشرعية يكشف ان "الطريق الى الحكم المطلق يمر عبر الصمت والهوان"!

شبيبة فتح ترفع درجة "التمرد السياسي"!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة سياسية قد تكون الأهم في الأشهر الأخيرة فلسطينيا، أقدمت حركة "الشبيبة الفتحاوية" على كسر ما هو سائد في المشهد الرسمي الفلسطيني..

أصدرت بيانا حمل بعضا من أشكال "التمرد السياسي" على المنهج الرسمي لقيادة الحركة ورئيسها، عندما طالبت الشبيبة الفتحاوية، صراحة بضرورة سحب "الاعتراف المتبادل" بين دولة الكيان ومنظمة التحرير، وقطع كل أشكال التواصل مع المحتل ودولته، والذهاب لاعلان دولة فلسطين..

البيان، يحمل قيمته ممن أصدره، إذ انها المرة الإولى أن تعلن أحد منتجات حركة فتح، بيانا يحمل هذا الموقف السياسي الذي يجسد فعليا "الجوهر الوطني" المطلوب تنفيذه، اليوم وليس الغد..

أن تطالب شبيبة فتح، بسحب الاعتراف المتبادل، هي رسالة سياسية، من الاطار الذي مثل في مراحل مختلفة "رأس رمح" لحركة فتح في مواجهة الإحتلال، وأنجبت خيرة أبناء الحركة داخل "بقايا الوطن"، ولعبت دورا كفاحيا في مجمل المعارك الوطنية، الى جانب محتلف الإطر الشبابية الفلسطينية، لكنها تميزت بأنها مخزن لقيادات فتحاوية، كان لها دور هام ومؤثر، والأبرز يبقى القيادي المخطتف اسرائيليا مروان البرغوثي..

نعم، قيمة الموقف السياسي من الإطار الذي أعلن، وهو ما يشير الى حدوث "ثورة غضب" من المنهج الرسمي لقيادة الحركة ورئيسها، بعدم الإقدام على إتخاذ أي خطوات عملية لتنفيذ المطالب الوطنية التي أقرها المجلس المركزي الفلسطيني، ولاحقا اللجنة التنفيذية، وتحولت الى "ثلاجة موت القرارات" في المقاطعة - مقر الرئاسة.

الطلب بسحب الاعتراف المتبادل، هي الخطوة التي تشكل "تحديا كفاحيا وثوريا" في مواجهة المشروع الاحتلالي التهويدي، ومن أجل إعادة "الروح الثورية" للقضية الوطنية والعمل على مطاردة دولة الكيان في كل مواقع "الشرعية الدولية"..

سحب الاعتراف المتبادل، هو اعلان بضرورة أن تتوقف الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، الاستمرار بتجاهل قرار الإمم المتحدة الخاص باعلان دولة فلسطين، ما يفرض لاحقا ترجمة المقاطعة السياسية - الاقتصادية لدولة الكيان العدو، في إطار رؤية شاملة تحاصرها حيثما ولت وجهها..

شبيبة فتح، أطلقت أول "شرارات الروح الثورية" في العام الجديد 2016، لتؤكد أن روح انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح، لا تزال حاضرة، رغم "حصارها" متعدد الأوجه والمظاهر..

رسالة الشبيبة يجب أن تتحول الى مطلب وطني فلسطيني مشترك لكل الفصائل والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدتي والشخصيات ذات الأثر العام..

نعم، يجب ان يتحول سحب "الإعتراف المتبادل" الى مطلب كفاحي مشترك لكل من يبحث مواجهة للمحتلين والحكومة الفاشية في دولة الكيان، ولإعادة روح الثورة الفلسطينية الى مختلف مظاهر العمل الفلسطيني، ولإطره التي أصابها "الصدأ السياسي" الى درجة باتت وكأنها جثة مسرطنة لا حول لها ولا قوة، خاصة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعد ان "إطفاء شعلة دورها" لصالح "فرقة خطف الشرعية" ..

شبيبة فتح، في بيانها تتجاوب عمليا مع "هبة الغضب" التي هزت "امن الكيان وأجهزته الإحتلالية"، وهي دعوة من إطار له من الحضور والأثر الكثير.

هل تدرك قيادة حركة فتح، قيمة مطلب شبيبتها، وتعمل على تنفيذه الفوري، بكل ما يتطلبه لاحقا من "خطوات تنفيذية"، تبدأ باعلان دولة فلسطين لتفتح الباب واسعا لكسر المشروع التهويدي الاحتلالي، أم ان سياسية قل ما تريد وللرئيس تنفيذ ما يريد، ستبقى "سيدة الموقف"..

المعركة الوطنية الشاملة تفرض تطويرا جذريا للحركة السياسية - الكفاحية الفلسطينية، وهو ما يتطلب البحث عن كل السبل الممكنة لفرض نهج "التثوير السياسي" المطلوب وطنيا..دقت ساعة العمل الثوري!

ملاحظة: بعد الاشاعات حول صحة الرئيس محمود عباس، كان من المفترض أن يصدر بيانا من طبيب الرئيس حول صحته العامة، وأن يخرج الرئيس

لمخاطبة شعبه تعبيرا عن تواصله معهم، ولا يكتفي ببعض كلمات تنفي على لسان الناطق بإسمه..احترام الشعب فريضة!

تنويه خاص: العنصري الارهابي نتنياهو، استغل انتهاء "الشابات - السبت"، ليذهب سريعا الى مكان العملية التي حدثت في وسط تل أبيب..تفقد المكان ومنه أرسل تهديداته العنصرية ضد أهل فلسطين في اراضي 48، لم يجلس مخاطبا الناس من "وراء حجاب"!

عن أي إنتخابات واستفتاء يتحدث الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ أبى "طاقم الرئاسة الفلسطينية"، مغادرة العام المنصرم واستقبال الجديد، دون أن يفجروا "قنابلهم السياسية"، التي أكثروا رميها في وجه الشعب الفلسطيني، قلما كانت لها من أثر إيجابي، عدا الصوت والضجيج مع أثر سلبي في غالبها..

"طاقم الرئاسة" أدخل في خطاب الرئيس محمود عباس في ذكرى انطلاقة الثورة المعاصرة وحركة فتح، عبارات تستوقف "العقل" وتجمده لبعض لحظات اندهاشا، عندما دعا الرئيس عباس الى اجراء الانتخابات وتجديد الهيئات والإطر، " ولا بد من إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لتجديد هيئاتنا وأطرنا التنفيذية، فنحن متمسكون بالديمقراطية الفلسطينية الناشئة والواعدة..".

المبدأ العام يبدو من حيث الشكل غاية في "التطلع نحو الديمقراطية والانفتاح"، ورفض لكل الاتهامات بتكريس "حكم الفرد المطلق" المشاع سيادته في الجزء الشمالي من "بقايا الوطن"، مون الجنوبي لا زال مخطوفا من حماس..

ولنقف قليلا ونتأمل في الدعوة الرئاسية تلك، سنجدها "غير واضحة المعالم السياسية" و"خالية من تحديد طبيعة الانتخابات"، وهي "اقرب لترداد صوتي" منها الى "خطة ممنهجة"، فالرئيس عباس عندما يقول انتخابات لـ"تجديد الإطر القائمة"، فهو هنا يشير الى مؤسسات السلطة المنتجة من "اتفاقات اوسلو"، كمجلس تشريعي وما يتبعه لاحقا..

هنا، الرئيس عباس يرسل اول رسائله الى الجميع، أن لا اعلان لدولة فلسطين، كبديل استكمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، المتكونة منذ العام 1994، وفقا لأتفاقات لم يعد استمرار العمل بها سوى "خدمة للاحتلال وتمرير مشروعه لتهويد الضفة والقدس وتشجيع مشروع انفصال لقطاع غزة"..

جوهر الإشارة للإنتخابات في أحد فقرات الرئيس عباس وربطها بحديثه عن عدم "حل السلطة"، يكرسان استمرار المرحلة الانتقالية وتجديد شباب إطرها، التي لم تعد تتوافق وأمل الشعب في الخلاص من الاحتلال..

كان الأجدر بـ"كتبة خطاب الرئيس عباس"، والمفترض أنها يحمل قيمة سياسية خاصة، يتوافق وروح الثورة وإنطلاقتها مع الرصاصة الإولى لحركة فتح، الاعلان بأن الرئيس عباس قرر تطبيق قرار الإمم المتحدة رقم 67/119 الخاص بـ"دولة فلسطين" لعام 2012 باعتباره "الحق السياسي المؤجل" منذ عامين وقليل، وأصبح تنفيذه واجبا الزاميا للرئيس والمؤسسة الرسمية..

ولذا لا يوجد هناك أي أفكار لـ "حل السلطة"، لكنها ستصبح جزءا من الكيان الجديد - البديل دولة فلسطين، على الأرض المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية، بكل ما ورد في القرار المذكور، وما سيكون هو انتخابات رئاسية وبرلمانية لدولة فلسطين، لخلق مؤسسات أول دولة للشعب الفلسطيني في التاريخ القديم والحديث..

كان لهذا القول أن يفجر طاقة كفاحية للشعب ، يمكنها أن تصبح السلاح الأمضى للرد على المشروع الاحتلالي التهويدي، وإعادة "تجديد شباب الروح الكفاحية والمواجهة والثورة الفلسطينية بقيمها وسبلها"، لتشق الطريق الأسرع لتجسيد الدولة والمؤسسات..

كان يفترض ذلك، وليس التلاعب باللغة، اشارة الى تعبير يثير "الشهية السياسية" كالانتخابات واستخدامها لتكريس "المنتج الذي بات مرفوضا"، وربما غاب عن ذهن "كتبة الخطاب الرئاسي"، ان "الاشارة لتلك الكلمة "السحرية" كان يفرض عليه المرور على اعادة تفعيل المجلس المنتخب، بديلا للمرسوم الرئاسي الحاكم بأمره تشريعا ورقابة..

الحقيقة أن التلميح النصي لكلمة الانتخابات حملت من السلبية كل مظاهرها ولم تقدم نفعا سياسيا للشعب الفلسطيني..

ويكمل فريق "كتبة خطاب الرئيس" استهبالهم السياسي، بل واستغفالهم للعقل الفلسطيني، عندما يشير الخطاب الى " متمسكون بمبدأ لن نحيد عنه، يقضي بأن جميع القرارات المصيرية، المتعلقة بمستقبل أرضنا وشعبنا، وحقوقنا الوطنية الثابتة في أرضنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية، ستخضع للاستفتاء العام، والمجلس الوطني، لإن شعبنا الذي قدم التضحيات الجسام، هو صاحب الولاية، ومصدر السلطات."

"الاستفتاء"..ما هذا "الإختراع السياسي"، الذي تم انتاجه في "مطبخ الرئيس" بمقر المقاطعة..استفتاء لما وعلى ماذا، وهل قرارات تجسيد الحق الوطني وتنفيذها يحتاج الى "استفتاء عام"..هل اعلان دولة فلسطين وفق قرار الإمم المتحدة وما يتبعه من "فك الارتباط" بالاحتلال يحتاج الى "استفتاء"، أم أن انتخاب برلمان الدولة ورئيسها يبحث عمن يستفتى عليه..

سيادة الرئيس محمود عباس، في أقرب فرصة لك تحدث لتصويب ما ورطك به فريق "الكتبة الكافرون" بالحق السياسي الوطني، اوضح ان الانتخابات هي لبرلمان دولة فلسطين ورئيسها، وأن لا استفتاء على الحق الوطني..وأن الاستفتاء الممكن بعد قيام الدولة هل تكمل المفاوضات مع دولة الكيان على "جزئيات عالقة"..

الاستهبال في الخطاب كان سيد القول، خاصة وأنه لم يحدد خطوة اجرائية واحدة بزمن محدد للتنفيذ..وعود وكلام ورغي كلام..وللشعب الصبر والكفاح في آن!

ملاحظة: غابت تهنئة الفصائل الرئيسية في الثورة والمنظمة، كما كان يقال قديما، وحماس والجهاد معها كما هو مستحدث من تعبير، لحركة فتح والرئاسة بذكرى الانطلاقة..زمن الخالد كانت الاحتفالات للكل الفلسطيني تزينها حركة فتح..الزمن الراهن بات "احتفال خاص"..هل هي صدفة أم عمد متعمد بعقلية التقاسم والانقسام!

تنويه خاص: التحقيق مع زوجة رئيس حكومة البغي العدواني نتنياهو، درس للبعض المتغطرس في بقايا الوطن أن الحساب والمحاسبة ليس بمزاج الحاكم، ولا بمرسومه..لكنه قرار بقانون عام وشامل وليس "نقاوة حسب المحبة"..ياااه!

"فرقة المحبطين - اليائسين"..تتكاثر!

كتب حسن عصفور/ ليس من الطبيعي أن يعلن القادة السياسيين عن مشاعر "العجز"علانية، ولكن يبدو أن "الحراك العام" الذي تشهده مختلف بقاع الأرض، وليس منطقتنا العربية فحسب قد وصلت أخيرا الى مناطق "الإحساس" لقادة ورؤوساء ووزراء وساسة كبار..

فوزير الخارجية الأميركي جون كيري، وهو يعيش اشهره الأخيرة، في منصبه، أعلن بشكل غير مألوف في تصريح لشبكة "سي ان ان" الاخبارية الأميركية، "انا غاضب جدا، محبط وغاضب جدا لنشر الشريط"، مضيفا ان الجيش الايراني او الحرس الثوري هو الذي نشر التسجيل وليس الحكومة. وتابع "لكنني لا اجد عذرا لذلك، لا يوجد عذر لذلك. لقد دخل بحارتنا للاسف وبشكل غير مقصود المياه الايرانية".

وبعيدا عن منصب الرجل ومكانته، فهو على حق كامل بذلك الاحساس، وعلها من نوادر المشهد السياسي، ان يكون كيري محقا فيما يقول، فما فعلته السلطات الايرانية يفوق المتوقع، خاصة ساعات قبل تنفيذ قرار الغرب برفع العقوبات عن ايران نتيجة الاتفاق النووي، حيث بثت تسجيلا لفيديو يظهر فيه بحارة اميركيين، تسعة رجال وامرأة، وهم "راكعون وايديهم خلف رؤوسهم"..

مشهد، سيبقى حيا في الذاكرة الانسانية جمعاء، حيث الخنوع والذل والتوسل لعناصر من

البحرية الأميركية، التي يتفاخر البعض العربي بجبروتها قبل الأميركان..

مشهد، يؤشر أن "الجبروت الأميركي" الذي كان سائدا بات مكشوفا وعاريا، فما قامت به قوات ايرانية دون أن تأخذ بالحسبان الاتفاق التاريخي، وأن تقف أمريكا عاجزة، بكل ما تدعيه، عن الرد سوى بالاحباط والغضب، ليس سوى مشهد جدير بالاهتمام..

الأهم في حدث الاذلال للإدارة الاميركية، هو أن "فرقة المحبطين - اليائسين" قد ربحت عنصرا جديدا، بمكانة مهمة في الحركة السياسية الدولية، فأن ينظم وزير الخارجية الأميركية الى تلك الفرقة يمنحها بالتأكيد مزيدا من اللمعان..

ولكن، لا يجب أن ينسى أي كان، أن الريادة لهذه الفرقة المحبطة اليائسة والعاجزة، كانت لفلسطين، وخاصة الرئيس محمود عباس، الذي سجل أرقاما قياسية في الإعلان عن "العجز والاحباط واليأس" ، واخرها يوم الاثنين 18 يناير، رغم انه كان يوما اسودا على دولة الكيان، لكن اليأس والاحباط كان حاضرا في تصريحات الرئيس عباس..

المفارقة التي تستحق الانتباه، هو تصاعد "حركة اليأس والاحباط الرئاسية" في تزامن غريب مع تصاعد حركة الغضب الفلسطيني الشعبي ضد دولة الكيان واحتلالها، غضب لم يعد يعرف له وسيلة، يتنوع الغضب من "الحذاء الى السيارة مرورا بالسكين"، حتى بات المحتل، جيشا واستيطانا، مصاب بحالة من الهستيريا والرعب والخوف، لم تمر عليه يوما، لا بالعمليات العسكرية، ولا بالمواجهات المباشرة..

مفارقة، أن تتنامى "الحركة الرئاسية للإحباط واليأس"، مع تطور في المواجهة الوطنية الشعبية الفردية، لايهم المسميات، تصل الى أن تبدأ "حركة اقتحام منازل المستوطنين" المحصنة بكل أدوات التحصين والرقابة، وتبدأ رحلة البحث عن ذلك "الفدائي المتجدد"، من قام بعمل يستحق كل الفخر والاعتزاز من رئيس الشعب الفلسطيني، وكل قياداته المختلفة الأسماء، وليس العيش في جلباب اليأس والاحباط..

حركة الفعل الوطني الفلسطيني ضد المحتل بنموها وتطورها، لم تنجح في كسر "احباط ويأس الرئيس" رغم كسرها أنف وشوكة المحتل دولة ومؤسسات، ومرغت بصورته تراب الوطن الفلسطيني..

نصيحة للرئيس عباس، للخروج من "جلباب الاحباط واليأس"، اخرج من حصارك وتوجه لزيارة مشافي الوطن التي تحتضن جرحى هبة الغضب، اذهب الى زيارة مقابر الشهداء الذين كان لهم شرف كسر أنف نتنياهو، اخرج من "صومعة المقاطعة" والتقي بإسر من كان لهم شرف العطاء الوطني..ولا تنسى كل صباح ومساء ان تذهاب لتختلي بالخالد بعضا من وقت!

احرق جلباب اليأس والاحباط ،واكسر حلقات "الاحتيال السياسي" التي تعلمها..فلا احباط مع شعب هو مفخرة للعالمين!

ملاحظة: السفير الأميركي في تل أبيب، يهودي الديانة، لم يترك مناسبة دون ان يدين العمل الكفاحي الفلسطيني، لكن يبدو أن اكيل قد طفح مما يرى في دولة الكيان..قال كلاما اصاب راس الفاشية الحاكمة في الكيان بدوار سياسي..ليت المحبطين يقرأون!

تنويه خاص: أن يكون وزير الخارجية اليونانية راس الحربة لدولة الكيان لمنع اي صيغة بادانة الارهاب اليهودي فتلك مسألة تستحق التساؤل من الرئاسة والخارجية..ماذا جرى للدولة الأكثر صداقة لفلسطين سابقا!

"فرقة سوف الرئاسية" لإرباك الجدول الوطني!

كتب حسن عصفور/ جاء خطاب الرئيس محمود عباس يوم السادس من يناير 2016 بمدينة بيت لحم، "نكسة سياسية" بالمعني الشامل، ليس فقط كونه لم يقدم اي تصور حقيقي للشعب الفلسطيني فيما ينتظره، لمواجهة المشروع التهويدي العام، ولكنه قد اعاد ارباك المشهد الفلسطيني بطريقة تثير كل أشكال علامات الاستفهام..

منذ اعلان اعلام الرئاسة الرسمي المبكر عن أن الرئيس عباس سيلقي خطابا "هاما"، باتت الساعة السياسية تترقب ما سيقال، خاصة وان دولة الكيان ساهمت جدا، بترويجها لبعض "الاشاعات السياسية" لأن يقف "بني فلسطين" وحولها

ترقبا لما سيقوله الرئيس عباس، على المستويين السياسي - الوطني، والشخصي فيما يتعلق بحالته الصحية..

وعله الخطاب الأكثر ترقبا منذ سنوات للرئيس عباس، بسبب ما سبق، ولكن الذي كان جاء خلافا للتوقعات، وعاد الرئيس الى ما يمكن وصفه بالحديث عن فعل "سوف" وحرف "س"، التي باتت متلازمة سياسية للرئيس وفرقته الخاصة، للهروب من التحديد السياسي المطلوب في المعركة الكبرى، ضد المحتل ومشروعه، ومن أجل ترسيخ المشروع الوطني سلاحا لا بديل له لهزيمة المشروع المضاد..

الرئيس عباس، تطوع بارباك المشروع الوطني، بطريقة تستوجب من القوى الوطنية كافة، ومن الإطار الرسمي، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن لا تكتف بالمراقبة والاستماع لما جاء في الخطاب، بل بات واجبا ملزما لوقف كل "الانتهاكات السياسية" التي أوردها الرئيس عباس في "خطاب النكسة السياسية" في السادس من يناير 2016..

ولعل تجاهل الرئيس عباس في "خطاب النكسة السياسية" لـ"هبة الغضب الوطنية" التي اربكت دولة الاحتلال، وعدم تكليفه الذات بتحيتها وشهدائها وجرحاها واسراها، هو مظهر هروبي من الشكل الصدامي مع دولة الكيان، كرسالة بأن خياره مختلف عما هو قائم من خيار شعبي، بهذا تبدأ أولى درجات الارباك للجدول الوطني الفلسطيني..

ومع تجاهل "الحالة الكفاحية الغاضبة"، يصر الرئيس عباس على أن يتجاهل كليا قرار الإمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين، رقم 19/ 67 لعام 2012، ويلجأ للهروب من هذا الالتزام الدولي الأهم للقضية الفلسطينية، نحو طرح "بدائل" تبدو في مظهرها وكأنها "بدائل ثورية"، وهي في الواقع بدائل التفافية على تنفيذ القرار الدولي الأهم منذ عام 1948 لفلسطين..

عندما يكرر الرئيس عباس وفريقه الخاص، الحديث عن ضرورة عقد "مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية" وتشكيل "لجنة خاصة" للعمل من أجل اقرار التسوية السياسية، ليس سوى "انتهاك كلي" لجوهر القرار الخاص بدولة فلسطين، مؤتمر يبدأ من حالة البحث والتنقيب والاكتشاف عما سيكون..

كان الأولى للرئيس عباس وفرقته التي أعدت له هذا الخطاب "النكسة"، ان يعلن أولا تطبيق قرار 19/ 67 حول دولة فلسطين، لينهي كليا الارتباط مع الاحتلال سياسيا وأمنيا، وكل ما له صلة بالمرحلة الانتقالية، ويصبح "فك الارتباط مع مؤسسة الاحتلال" أمرا سياسيا واقعيا، ولتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات تقوم على قاعدة سياسية كرستها "الشرعية الدولية"..

ولأن دولة الكيان لن تقبل بمثل هذا الخيار الوطني، فهي ستعلن اعادة احتلالها للأرض الفلسطينية في الضفة والقدس وتحاصر مؤسساتها الوطنية، ما يمثل انتقالا نوعيا في مفهوم الاحتلال، من احتلال ارض فلسطينية الى احتلال دولة هي عضو في الأمم المتحدة..

المدخل هنا ليس "شكلي"، كما يمكن لفريق الرئيس عباس أن يعلن، بل هو تغيير جذري في قواعد الاشتباك، ويصبح عندها المطالبة بمؤتمر دولي من أجل "انهاء الاحتلال لدولة فلسطين" وليس للبحث عن "حل سياسي" لقضية فلسطين..

مؤتمر يضع أسس العلاقات المستقبلية لدولة بدولة، ورسم خريطة طريق لاستكمال الحل في قضايا عالقة بين الدولتين، في مختلف الجوانب، مع تحديد آلية خاصة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 194 الخاص بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين..

تلك هي المسألة الجوهرية لأي مشروع فلسطيني يراد به مواجهة المشروع التهويدي، والحديث عن "افكار" تخرج عن تلك المسألة الجوهرية ليس سوى مشروع لـ"ديمومة الاحتلال وإطالة زمنه"..

ولا يقتصر الارباك السياسي في خطاب الرئيس عباس عن الهروب المتعمد من تطبيق قرار دولة فلسطين ضمن زمن محدد، وتركها للغيب السياسي، بل أن الرئيس يصر بالحديث عن الانتخابات دون تحديد لطبيعتها، وكأن الحديث حولها ليس سوى من باب الاستخدام المناكف لحركة حماس، وليس كـ"ضرورة وطنية" من أجل ترسيخ مقومات دولة فلسطين..

تحديد طبيعة الانتخابات شرط الضرورة للمصداقية السياسية، يجب التحديد بأنها انتخابات للدولة ولا غيرها، فلا انتخابات لمرحلة انتقالية تحت راية الاحتلال..هذا ضلال سياسي يجب أن ينتهي كليا من الجدول الوطني..

"فرقة سوف للإرباك السياسي"، تصر أن تتغابى سياسيا وتستغل "الشرعية" للقيام بالالتفاف على "الشرعية الوطنية"، ما يستوجب وقفة وطنية وشعبية لكسر حلقة المناورة الخطرة على المشروع الوطني..!

ملاحظة: تصريحات السفير الأميركي السابق في دولة الكيان انديك بخصوص ما قاله نتنياهو حول اغتيال رابين يجب ان تستخدمها القيادة الفلسطينية لفضح جوهر الموقف الاسرائيلي..

تنويه خاص: شهادة "الأمن الاسرائيلي" عن تحسن التنسيق الأمني مع اجهزة أمن السلطة يستحق التفكير..وهل تجاهل الرئيس عباس لتحية "هبة الغضب" جاء في سياق ذلك "المديح"!

لا تستحق الشكر يا "مون" رغم ما نطقت بالحق!

كتب حسن عصفور/ وكأن الشعب الفلسطيني عليه أن ينتظر دوما قرب نهاية المسؤلية، ووداع المناصب لبعض من الشخصيات العامة العالمية، لتقول ما وجب قوله..

الرئيس الأميركي أوباما، في نهاية عهده وانتهاء ولايته تحدث عن احباطه من السياسة الإسرائيلية الرافضة للتسوية، وأهدار الفرصة لإقامة "حل الدولتين"، المشروع الأميركي نصا وكتابة وفكرة، وأشار الى أنه من الصعب أن تقف ادارته في مواجهة التحرك الفلسطيني نحو الهيئات الدولية لمحاكمة اسرائيل، (رغم ان الحركة الفلسطينية مصابة بتجمد طويل)..

الرئيس أوباما، لم يقل ذلك طوال ثمان سنوات من حكمه، رغم التفاؤل الذي اشاعه أنتخاب أول رئيس أسود، رغم أنه مرتد عن الاسلام، كونه يعلم تماما

عمق جوهر العنصرية، لكن الأمل خاب سريعا جدا، والآن يأت ليقول كلاما دون أن يكلفه ذلك شيئا، بل عله يمهد لعمل ما بعد انتهاء الخدمة..

والحقيقة السياسية، ان هناك عددا آخر ممن تحدثوا كلاما ضد السياسة الاسرائيلية، واحتلالها في اللحظات الختامية لرحلتهم في المناصب العامة..

الا ان يوم 26 يناير 2016، دخل بابا خاصا في تاريخ تلك الشخصيات، عندما نطق الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بما تجاهله طوال ثمان سنوات من ولايته، تحدث كي مون، عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي، بل واعتبره "حق طبيعي وفطري ويولد مع الانسان"..وشن هجوما "مؤدبا" على السياسة الاستيطانية لدولة الاحتلال، وهو أيضا اعتبرها نسف لحل الدولتين..

ورغم أن القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، كلها تتحدث عن الاحتلال ورفض الاستيطان وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة وتقرير المصير، بل هناك قرارا خاصا بالاعتراف بدولة فلسطين رقم 194 في عضوية المنظمة الدولية، - تجاهلته الرئاسة الفلسطينية، وكأنه صدر لشعب آخر-، الا أن "بان كي مون" كان طوال فترة توليه المنصب التنفيذي الأول للأمم المتحدة، كان يتصرف وكأنه "وسيط لغوي" بين قرارات الأمم المتحدة وسياسة الولايات المتحدة..

وقبل الوداع النهائي للمنظمة الدولية، تحدث "بان كي مون" أخيرا، ونطق بـ"الحق السياسي"، ووصف المشهد القائم، كما هو تقريبا، مع بعض الحسابات الضيقة، كونه لا زال يتجاهل أن الممارسات الاسرائيلي في أرض دولة فلسطين المعترف بها، هي ممارسات عنصرية تستحق الملاحقة، وأنها ترتكب جرائم حرب يجب أن تحاسب عليها، وان يدعو العالم لوقفها..

لم يكن منتظرا من بان كي مون، الكثير، وهو الذي استحق لقب "مستر قلق" بجدار واستحقاق، ان يقول أكثر، بل أن ما قاله شكل حالة تفاعلية في مختلف وسائل الاعلام، ووضعت كلمات، في سابقة هي الأولى، وبشكل مفاجئ وأخيرا، قبل نقل تصريحات بان مون..مما يعكس كم كان "غائبا عن نطق الحق السياسي"..

أقوال، "مستر قلق" يجب أن تصبح "وثيقة سياسية" في الحركة الرسمية الفلسطينية، واعتبارها مادة ارشادية من شخصية كانت تسير بعيدا عن تنفيذ القانون الدولي المقر والمعترف به، وأن تتعامل معها ليس عبر تصريحات مرحبة بها، ففي "خزائن الشعب الأرشيفية آلاف من تصريحات الترحيب أو اللا ترحيب"، ما يجب هو كيفية العمل السريع لمطاردة المحتل، دولة ومؤسسات..

غضب رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب الفوري والسريع، وما تلفظ به من كلمات ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته، يكشف مدى إهتزاز وهزالة حركة الكيان السياسية، وليس محاولة الاستنجاد بالادارة الميركية لتحمي "عورته" الا دليلا مضافا، على ما تتعرض له من عزلة متفاقمة عالميا، عدا الرئيس عباس وفريقه الذي ينتظر موافقة نتنياهو أن يمن عليه وعليهم بلقاء..

"بان كون مون"، لن نقول لك شكرا، فالحقيقة انك لا تستحقها، ولكن قلت كلمة ربما تساعدك أن تجد لك وظيفة ما براتب مغر جدا، مستشارا أو ما شابه في أي من بلاد العرب، بعد كلماتك تلك..التي لم تقلها يوم أن كانت ضرورة سياسية في مواجهة "الفاشية - العنصرية" لدولة الكيان!

ملاحظة: بدأت هيلاري حملتها بالنفاق التقليدي لمرشحي الحزب الديمقراطي" مغازلة المال اليهودي عبر التأييد الأهوج للكيان العنصري الفاشي..الغريب أن منافسها "اليهودي" ناقما على سياسة تلك الدولة..فقط لزم الاشارة لمن يهمه أو لا يهمه الأمر!

تنويه خاص: تقرير حمساوي عن مخطط يستهدف قطاع غزة عبر عصيان مدني، وتحركات ضد "الأمن الداخلي" ينطبق عليه القول: فيلم هندي ليس أكثر، يعكس مخاوف أصابت كاتبي سيناريوالمخطط من غضب متنامي ضد بلطجة اقتصادية وأمنية!

"مفاجأة عباس زكي"..فماذا كان الخيار!

كتب حسن عصفور/ شهدت عمان احتفالا مميزا في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، انطلاقة حركة فتح، وكان لعضو مركزية الحركة الفتحاوية الكلمة العليا لتحويل الحفل الى "حدث سياسي - اعلامي" خاص، عندما أطلق واحدة من "قنابل السياسة" التي تستوجب التفكير..

القيادي الفتحاوي عباس زكي، أعلن دون أي لبس أو سوء فهم باللغة والنص، أن الولايات المتحدة قد هددت حركة فتح بوضعها على قوائم "الارهاب" واغلاق مكاتبها - لم يحدد أين -، لو انها مضت في سبيل الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية ومقاضاة قادة دولة الاحتلال..

كلمة زكي، المسجلة صوتا وصورة، ومع أنها في ذكرى انطلاقة الثورة وفتح، فإنها لم تجد لها اي مساحة في وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية، التي تخضع لرقابة الرئاسة، وباتت تحت اشراف حركة فتح مباشرة، مع تعيين ناطقها الاعلامي مسؤولا ومشرفا عليها، ويبدو أن تغييب نص الكلمة لم يكن من باب عدم العلم بالحدث الهام، بل يبدو انه "إعتراض سياسي" على ما بكلمة زكي من نص وقول..

ومع تغييب اعلام الرئيس عباس وفتح بالاشراف الجديد لكلمة زكي، نذهب الى السؤال، هل حقا حدث ذلك التهديد من الولايات المتحدة ضد حركة فتح، بما تمثله من مكانة كفاحية وتاريخية في الثورة، وايضا بمكانتها المركزية في المنظمة والسلطة، ولو كان حقا، لما صمتت قيادة الحركة على ذلك التهديد الخطير ولم تعلم الشعب الفلسطيني بما كان..

فمثل هذا التهديد لا يخص حركة فتح بذاتها، بل يتصل بواقع الحركة الوطنية الفلسطينية، نظرا للمكانة المركزية لفتح فيها، فما يصيب فتح ينعكس بشكل مباشر على الجسد الفلسطيني العام، بل وعلى "الشرعية الوطنية الفلسطينية" بكامل مكوناتها..

تهديد واشنطن، لو كان حقا، بوضع فتح على قوائم الارهاب، هو بالمقابل تهديد بوضع منظمة التحرير الفلسطينية ايضا، خاصة وأن رئيس حركة فتح، هو ذاته رئيس منظمة التحرير، وسيصل ذلك التهديد الى السلطة الوطنية ايضا.

وعليه، الصمت على ذلك لم يكن موقفا "حكيما" ولا "خيارا صائبا"، ونسأل هنا، لماذا لم تعيد وسائل اعلام الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح "أقوال عباس زكي"، اهو تحسبا من ردة فعل أمريكية مضافة، ام انها لا ترى فيما ذهب اليه "حقيقة سياسية"، فتجاهلتها، رغم أنها التصريحات الأهم في بداية العام الجديد..

ولنترك، نشر ولا نشر تلك الأقوال، فهي باتت متوفرة لمن يريد القراءة، ونذهب لنسأل القائد الفتحاوي الكبير، ماذا كانت نتيجة التهديد الأميركي لحركة فتح، هل تراجعت القيادة الفتحاوية، وبالتالي الرسمية الفلسطينية عن مواصلة الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، مقابل عدم وضع الحركة على "قوائم الارهاب"، ام أن الحركة رفضت "التهديد الأميركي" ما قادها لأن تصبح مطلوبة أميركيا..

أم أن الادارة الأميركية تراجعت عن "التهديد" بعدما شعرت بعجزها السياسي أمام "صلابة الموقف الرسمي"، وبالتالي لم يصل التهديد الأميركي الى نهايته، ولم تمس مكانة حركة فتح..

الاسئلة التي تولدها عبارة زكي، قد لا تنتهي فعلا، لأهمية القول نحو الفصيل الرئيسي في الحركة الوطنية الفلسطينية، والى أن نجد جوابا على تلك الأسئلة، كلها أو بعضها، نسأل هل حقا حدث ذلك أم أن الكلام أحيانا يفرض كلاما لضرورة الحدث، في ظل حصار الأسئلة عما سيكون من رد على المشروع التهويدي الاستيطاني، ورفض القيادة الرسمية، التي هي بالأساس قيادة فتح، تنفيذ قرارات المجلس المركزي المقرة منذ عام لتحديد العلاقة مع الكيان، والانتقال من "التسويف السياسي" الى "الحسم السياسي"..فكانت "القنبلة العباسية" التي تزيح كل الأعباء والظهور بمظهر التحدي العام..

المسألة الان تحتاج الى توضيح رسمي، لهذه القنبلة التي لم تعد موقفا شخصيا تتعلق بمن قالها، بل باتت قضية رأي عام وطني وعربي، خاصة وانها تحمل اتهاما في باطنها بأن التباطئ في ملاحقة قادة الكيان على جرائمه جاء في سياق "مقايضة" نطقها عباس زكي..

التوضيح ضرورة والصمت إتهام يستحق الملاحقة والمحاسبة!

ملاحظة: يبدو أن قيادة حركة حماس لا تراقب اعلامها جيدا، أو أنها تتغاضى عما ينشر، فاعلامها يصف المشهد المصري بـ"الانقلاب"..وكالة "صفا" الحمساوية نشرت فجر اليوم الأحد، خبرا يقول "تصفية طبيب رافض للانقلاب".. اليس تدخلا في شؤون مصر وانحيازا أحمق لأخونتها!

تنويه خاص: متى كان آخر اجتماع لقيادة منظمة التحرير - اللجنة التنفيذية - وهل هناك نظام لعقدها، ام انها باتت ضمن حسابات خاصة ومزاج خاص..سؤال عله يكشف ما وصل اليه ادارة أولي الأمر لشؤون "بقايا الوطن"!

هل بات قطاع غزة "إقليما متمردا" عند الرئيس وفرقته!

كتب حسن عصفور/ منذ الأيام الإولى لانقلاب حركة "حماس" على "الشرعية السياسية - القانونية"، وخطفها قطاع غزة بقوة السلاح، دون النظر في كل ما قدمته من تبريرات لا قيمة وطنية لها، وكان هناك حديث أن ذلك قد يكون مقدمة لاعلان قطاع غزة "إقليما متمردا"، ولا أخفي أنني من أوائل من كتب في ذلك، كونه أحد الخيارات القانونية لاستعادة الشرعية الوطنية في حينه..

وبعد حين لم تقدم حكومة "التوافق"، ما يعكس المسمى والهدف، وبقيت حبيسة مكانها في شمال "بقايا الوطن"، برغبة ذاتية من جهة، وبقوة السلاح الأمني لحركة حماس من جهة أخرى، حتى وصل الأمر بها أن تحاصر الوزير الأول ووفده عندما قام بآخر "زيارة" له الى قطاع غزة، وكانت الذرائع الوظيفية هي الغطاء، مع ان الحقيقة السياسية غير ذلك، حيث كان هناك من يتلاعب برغبات حماس "الانفصالية"..

ولكن، المفاجأة، لم تأت راهنا من حركة "حماس" لتنفيذ "حلم الامارة"، وفصل القطاع عن الشرعية الكيانية، وحدة سياسية - قانونية، بل هناك مؤشرات تنفذها الرئاسة الفلسطينية وحكومتها، لفصل قطاع غزة، او عدم التعامل معه كجزء من "الشرعية الوطنية"، وكأنها بدأت فعليا باعتبار قطاع غزة" إقليما متمردا"..

كان لتلك المقولة أن تصبح "حقا سياسيا" لو أن الرئاسة وفريقها الخاص، وتنظيمها الجديد "حركة لغو"، قامت بإعلان دولة فلسطين تنفيذا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012، ورفضت حركة حماس التعامل مع ذلك الاعلان السياسي الجديد، فعندها يصبح اعلان قطاع غزة "اقليما متمردا" ضرورة وطنية تستوجب العمل على استعادته بكل السبل المشروعة السياسية والعسكرية والانتفاضية، مع أن الرئيس عباس لا يؤمن بها ضد اسرائيل، لكنه قد يؤمن بها ضد حماس..

بدأت الرئاسة وفريقها الخاص، اتخاذ خطوات في طريق تكريس الفصل السياسي - القانوني لقطاع غزة، لم تقتصر على البعد الوطني العام، بل وصلت ايضا لتشمل حركة فتح ذاتها..

والعناوين الأبرز لمسلك الرئاسة الانفصالي، دون الخوض في تفاصيل مسار السنوات الماضية، نتوقف أمام مشاهد باتت هي العنوان الأكثر صراحة، تجسدت في قرار الرئيس محمود عباس بتوقيع نشرة ترقيات خاصة بالجهاز الأمني - العسكري، شملت جهاز الضفة الغربية دون قطاع غزة، مؤشر يحمل في طياته علائم الفصل والانفصال، خاصة أن الحديث عن المؤسسة الأمنية الوطنية، وفتح ذلك القرار الرئاسي عاصفة من الاستنكار السياسي والرفض الوطني، ليس بحثا عن ترقية لضابط أو لجندي، بل لما يحمل من خطر سياسي لا يخفى على "صاحب المراسيم الأول في بقايا الوطن المعروف باسم الرئيس"..

ولم يقف الفعل الانفصالي، على المؤسسة العسكرية، بل يمتد الى المؤسسة المدنية، بكل مالها وعليها، تبدأ بحرمانهم من العمل، رغم اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة متفق عليها، وما ينتج عن ذلك من حرمان امتيازات الوظيفة العمومية في القطاع، ليس لموظفي حماس، بل لموظفي المؤسسة الشرعية..

والى جانب الاهمال المطلق لحياة أهل القطاع، واعتبارهم وكأنهم "عالة" وطنية على "الموازنة العامة"، وما يقوله البعض من حاشية الرئيس عباس وحكومته حول ما يقدم للقطاع، وكأنهم يمنون عليهم بما يقدمون، وليس حقا وطنيا، بل وان الموازنة التي تصرف دون رقيب أو حسيب لا يمكن لها ان تكون وطنية وشرعية بلا قطاع غزة..

وتصل الحالة الأكثر غرابة، لما يحدث لحركة فتح في قطاع، وبعيدا عن كلام الناطقين محدودي العدد، فتصريحات قيادات فتح، الخالية من "لوثة التجنح الدحلاني"، حملت انتقادات بشكل غير مسبوق للسياسة التي تنتهجها رئاسة فتح والسلطة والحكومة، تجاه التعامل مع ملفات غزة، انتقادات حادة وشديدة على غير المعتاد، ويمكن لأي راغب لمعرفتها ان يعود لما نشر على لسان مسؤول فتح الأول د.زكريا الأغا وعضو قيادة فتح في غزة د.عبدالرحمن حمد..ليعرف أي مجزرة سياسية يتم تنفيذها نحو قطاع غزة..

دون تفاصيل، ما تقدم عليه الرئاسة وفريقها من ممارسات سياسية ووظيفية نحو قطاع غزة، ناسا وواقعا، ليس سوى طريق يقود الى اعتبار قطاع غزة "إقليما متمردا، ولكن دون سند أوسبب قانوني - سياسي..

الخطر في ممارسات الرئاسة وفريقها لا يمكن اعتبارها تصرفات جهولة بمخاطرها وآثارها، وقطعا هي ليست من أفكار "حسن النوايا"..بل كلها "سوء النوايا"..

التراجع عما حدث ويحدث أكثر من ضرورة وطنية..وقبل فوات الآوان..

وغدا لنا لقاء، لو كان للعمر بقية لإلقاء الضوء على علاقة "المخطط العباسي" و"المخطط الاسرائيلي" المرسوم للفوضى الضفة ولفصل القطاع!

ملاحظة وتنويه خاص: نتوقع من الأمين العام لجامعة الدول العربية ومساعده الخاص لفلسطين، الرد على نتنياهو بالوقائع وليس بالحكي، عما قاله بخصوص علاقات عربية مع كيانه أفضل مما هي دول اوربية..المسألة أخطر مما نعتقد..وطبعا التحدي ليس عند بيبي يا فلان!

"وعد الإبن بوش الثالث"!

كتب حسن عصفور/ في تصريحات سياسية مفاجئة، اعلن المرشح الجمهوري جيب بوش، الابن الثاني للرئيس الميركي جورج بوش عن، "ضرورة نقل مقر السفارة الأميركية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس بحيث نرسل بذلك إشارة قوية تؤكد عودتنا إلى اللعب من جديد واستئناف اللعب مع الدول العربية"..

تلك التصريحات تشكل كسرا لقواعد الشرعية الدولية، وكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمدينة القدس، بل وخروجا على مواقف الادارات الأميركية السابقة، بما فيها إدارة والده جورج بوش وشقيقه الأكبر جورج بوش الابن، السياسة التي نتجت عن قيام دولة الكيان ليس فقط باحتلال المدينة المقدسة، بل وبضمها تحديا للشرعية الدولية..

بوش الثالث، حاول ان يسابق المرشح الجمهوري ترامب، في اظهار ما هو غير مألوف، بالعداء للمسلمين، فاتجه لعداء العرب والمسلمين والمسحيين والشرعية الدولية، والقانون الانساني العام، بتصريحه حول نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس..

التصريح، اعلان حرب سياسية، لتكريس ضم القدس، واعتبارها عاصمة لدولة الكيان، وبعيدا عما يعتقد البعض أنه مرشح غير جدي، ولا فرصة له بالفوز، وما يبحث عنه "تمويلا لحملة لا رجاء منها"، فالتصدي السياسي الفلسطيني قبل العربي لمثل هذه الأقوال يصبح ضرورة وطنية لها اولوية مباشرة..

نعلم جيدا، ان الإطر الرسمية الفلسطينية، تعيش "حالة سبات" بقرار من الرئيس محمود عباس – الا في حالات خاصة جدا لغايات معلومة جيدا - ، ولم تعد تمارس ما لها وعليها من قيادة للمشهد الفلسطيني، وغابت كل اللقاءات الجمعية الفلسطينية، التي كانت في زمن الخالد ياسر عرفات حاضرة بحضور الموقف الوطني..

لكن قرار الرئيس عباس، بتغييب الاطار الرسمي، لا يعني الصمت حول هذه "الحرب العدائية" ضد القدس مكانة وموقعا وأثرا، وغياب اللقاء لا يلغي حضور الموقف العام، فصائليا أو فرديا، بل يمكن للمكلف بموقع "أمانة سر" اللجنة

التنفيذية في منظمة التحرير أن يدعو الى عقد "لقاء طارئ" للبحث في كيفية التصدي للأخرق "بوش 3"..

التصريح، ليس جديدا بالمعني اللغوي، فهناك داخل أمريكا، الراعي الرسمي للإرهاب والعدوان في العالم، ولدولة الكيان، من سبق له قول مثل تلك السفالات السياسية، لكن التصدي له كان حاضرا فلسطينيا وعربيا، بل وبعض الأطراف الدولية، نظرا لما يمكن أن تخلقه تلك التصريحات من حالة توتر سياسي اقليمي..

الدعوة لعقد لقاء طارئ هو واجب سياسي، وعدم استجابة الرئيس عباس، يفرض عقده بمن حضر، كما سبق ان حدث في مناسبات مختلفة، بل يحق للمكلف بأمانة السر ان يوقع على مذكرة من أعضاء اللجنة التنفيذية لعقد الإجتماع، ولو رفض الرئيس عباس ذلك يتم اصدار بيان باسم الموقعين، وبالتأكيد سيكون غالبية أعضاء التنفيذية حاضرين عدا "قلة محدودة جدا"..

القدس مكانة وموقفا، ليست قضية يمكن لها ان تحتمل إدارة الظهر، أو التعامل معها بلا مسؤولية، فالواجب الوطني نحو العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ليست مجالا للتعامل الساذج أو اللامبالاة، بل تستحق " وقفة خاصة وجادة" لمواجهة الدعوة العدوانية لمرشح رئاسي أميركي..

أن تصمت الرئاسة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة على "صفقة بيع وشراء" في المدينة المقدسة شيء، وان تصمت على تصريحات تمس مكانة القدس السياسية شيء آخر..ان تصمت الرئاسة على "شراكة اقتصادية" بين رجال أعمال فلسطينيين ورجل أعمال يهودي في المدينة المقدسة، بمخاطرها "التطبيعية" شيء، وان تقف متفرجة على تصريحات تنال من المدينة المقدسة وطنيا ودينيا شيء آخر..

وعلى الجميع، رئاسة وإطرا شرعية وفصائلية ان يتذكروا بأن "لا شرعية لمن يتواطئ على المدنية المقدسة"..فالشرعية ليس بالاكراه أيها السادة، هي منتج لخدمة الشعب وقضايا الوطن، ومن لا يملك القدرة على ذلك، مع السلامة والى غير رجعة..

هل تنتفض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والفصائل السياسية كما الكتل البرلمانية التي سارع بعضها لتمرير موازنة خاصة دون توافق وطني، من أجل المدينة المقدسة..هل تشهد فلسطين رسالة سياسية لبوش الثالث وكل من يجرؤ على التطاول السياسي على عاصمتنا الأبدية المقدسة..

الشرعية السياسية بابها القدس عروس العروبة يا سادة يا كرام..يا أولي الأمر في بقايا الوطن...!

وللخالد دوما حضوره بمقولته التاريخية التي لن تغيب بتغييبه توطئا: "عالقدس رايحيين ..شهداء بالملايين"!

ملاحظة: نأمل أن تفسر حكومة د.رامي الحمدالله ما نشر حول تقسيم الضفة والقطاع الى "أقاليم أربع"..التوضيح ضرورة قبل ان تذهب التكهنات بعيدا، فالمسألة سياسية بامتياز وليست فعلا تنمويا بالتأكيد!

تنويه خاص: مرت ذكرى اغتيال القادة الثلاثة ابوإياد وابو الهول وابو محمد العمري باردة..هل هو النسيان العام أن هناك من يبحث طمسا ما..سؤال بدون "نوايا"..ومع هيك أنتم باقون ما بقي الشعب وفلسطين!